جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الصين والدور الاقتصادي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم سياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد:

- بوالبرهان بشرى
- قريقة ابتسام

إشراف:

بلحربي عومار

أعضاء المناقشة:

- الأستاذ: **مشاور صيـــفي** ..... رئيسا
- الأستاذ: **بلحربي عومـــــار** ..... مقررا مشرفا
- الأستاذ: **زواغي عبد الرزاق**..... مناقشا

السنة الدراسية: 2015-2016م/1436-1437 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــر

بعد شكر الله عز وجل الذي هدانا بهداه، وألهمنا بنوره العظيم ذو الجلال والإكرام

القائل في محكم تنزيله: ﴿ **لئن شكرتم لأزيدنكم** ﴾

نتقدم بفائق التقدير وجزيل الشكر والإحترام إلى الذي رافقنا طيلة إنجاز هذا البحث، وتفضل علينا بإشرافه المتميز الأستاذ المشرف **"بلحربي عومار"**

كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة وطلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

مـــــقدمـــــة

مقدمــة:

أفرز التحول في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، بروز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، وهذا الأخير أدى إلى صعود قوى اقتصادية أصبح لها وزن كبير في الساحة الدولية، من أهمها الصين التي عرفت بعد سياسة الإنفتاح على الخارج التي تبنتها قفزة كبرى في نمو اقتصادها، مما تولد لديها طموحا للنفوذ العالمي.

وعلى هذا الأساس اتجهت الصين من خلال توجهاتها الخارجية التي تخدم مصالحها الداخلية نحو توسيع نفوذها ومكانتها، باعتبارها فاعل جديد له وزنه في الساحة الاقتصادية العالمية، ولهذا نجد الصين قد أولت اهتماما ملحوظا بدول المغرب العربي سعيا منها لإبراز مكانتها في المنطقة وبناء علاقات اقتصادية متميزة معها.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولاتها الإضافة على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من الدراسات التي تناولت موضوع الصين ودورها الاقتصادي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

– معرفة المقومات الأساسية التي جعلت من الاقتصاد الصيني كقوة عالمية يحتذى بها، وأهمية سياسة الانفتاح التي ساعدتها على تحقيق هذه المراحل المتقدمة من النمو.

– إن موضوع دراستنا يتيح لنا التعرف على أهم المحطات التاريخية التي جمعت الصين والمغرب العربي وأسباب التوجه الصيني نحو هذه المنطقة واهتمامه بها خصوصا في المجال الاقتصادي.

– اعتبار الدور الاقتصادي الصيني في المنطقة كبديل للقوى التقليدية في المنطقة وبالتالي توفر فرص أخرى لإدارة اللعبة التنافسية من خلال إدخال طرف دولي جديد في اللعبة.

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة فهم الدور الاقتصادي الصيني في المغرب العربي، مع تحديد كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الصيني، وأهم مقوماته، بالإضافة إلى إبراز أهمية سياسة الإصلاح والإنفتاح على الخارج، وكيف أثر هذا الإنفتاح على المغرب العربي من خلال توجه الصين نحو مناطق جديدة خارج إقليمها في إطار تزويد اقتصادها بمصادر جديدة وكذا تحديد الآثار المترتبة عن هذا الدور في المنطقة.

3- مبررات إختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعت لإختيار دراسة الموضوع.

أ. المبررات الذاتية:

اهتمامنا بالدراسات المغاربية كونه تخصصنا، بالإضافة إلى أن الدراسة تتناول منطقة ننتمي إليها ولها الأولوية في الدراسة.

ب. **المبررات الموضوعية:**

وتكمن في أهمية الموضوع في حدّ ذاته، فمنطقة المغرب العربي تشكل موقعا حيويا، هذا التميز يجعلها محل استقطاب لمختلف القوى الكبرى، وباعتبار الاقتصاد الصيني يعرف نموا سريعا وهو مرشح لأن يتصدر إقتصاديات العالم، لذلك اخترنا تقديم صورة عنه من خلال دوره في منطقة المغرب العربي.

4- أدبيات الدراسة:

يهدف إثراء دراستنا بأهم المراجع قمنا بالإطلاع على مجموعة من الكتب الملمة بالموضوع وأهمها:

كتاب: التجربة الصينية في النمو، هل يمن الاقتداء بها؟ لـ: إبراهيم الأخرس الذي عالج فيه مقومات صعود الاقتصاد الصيني ونموه.

كتاب: الصين عودة قوة عالمية، لــ: زايتس كونراد الذي عالج فيه مختلف مراحل تطور الاقتصاد الصيني.

5- إشكالية الدراسة:

منذ انفتاح الصين على العالم الخارجي، طغت الأولويات الاقتصادية على الأولويات الإيديولوجية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة ترتيب علاقاتها الجيواقتصادية في العالم والتوجه نحو مناطق نفوذ جديدة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل الدور الاقتصادي الجديد للصين في المغرب العربي؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو دور الاقتصاد الصيني في العالم؟
- كيف يبرز دور الصين في اقتصاديات المغرب العربي بعد زوال الطرح الإيديولوجي؟
- كيف أثر دخول الصين الاقتصادي على دول المغرب العربي؟

وفي محاولة لمعالجة إشكاليتنا المطروحة والإحاطة بمختلف جوانبها نستند إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة بين قوة الدور الصيني الاقتصادي العالمي ونفوذها في اقتصاديات المغرب العربي.

و تندرج ضمن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية :

- تعتبر الصين اقتصادية ديناميكية ومتسارعة في النمو وفي الصعود بالمقارنة مع القوى الكبرى.
- دور الصين الاقتصادي في منطقة المغرب العربي تظهر قوته في بعده عن الجوانب السياسية وبالإضافة إلى البراغماتية.
- لقد أزاح الدور الاقتصادي الصيني التبعية المطلقة للمنطقة للاقتصاديات الغربية مما جعل دول المغرب العربي تكسب حرية التحرك.

6- الإطار المنهجي:

من حيث المنهجية المستعملة في هذه الدراسة، فإن طبيعة الموضوع تفرض اللجوء إلى عدة مناهج تحليل من أجل الإلمام بأغلب العناصر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وهذه المناهج هي:

أ. **المنهج التاريخي:**

إن طبيعة الموضوع تتطلب تتبع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة من خلال استعراض مراحل تطور الاقتصاد الصيني من جهة وتاريخ العلاقات الصينية المغاربية من جهة أخرى.

ب. **المنهج الإحصائي:**

الذي يسمح لنا بفحص واستعراض إحصائيات المبادلات التجارية بين الصين ودول المغرب العربي.

ج.**المنهج المقارن:**

حيث بمقارنة العلاقات الصينية المغاربية بين الأمس واليوم، كما استغللنا هذا المنهج في المقارنة بين الأدوار الأمريكية والفرنسية مع الدور الصيني في المغرب العربي.

د. **منهج دراسة الحالة:**

الذي من خلاله خصصنا موضوع دراستنا للدور الاقتصادي الصيني في المغرب العربي كعنصر للدراسة.

7- حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في المجالين التاليين:

أ. **المجال الزماني:** حيث تنحصر هذه الدراسة في فترة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها حدثا مهما على الصعيد الدولي والعالمي وكانت نقطة البداية لبروز تحولات وتفاعلات جديدة.

ب. **المجال المكاني:** وتتناول الدراسة بالخصوص الصين ومنطقة المغرب العربي.

8- تفصيل الخطة:

تقتضي هذه الدراسة معالجتها فيما يلي:

الفصل الأول: المعنون تحت الصعود الاقتصادي الصيني في العالم بعد الحرب الباردة والذي يتضمن ثلاث مباحث عرضنا فيها مقومات قوة الاقتصاد الصيني وتطوره في ظل الانفتاح على الخارج وتبني عملية الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: المعنون تحت السياسة الاقتصادية الصينية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة، والذي يتضمن ثلاث مباحث، عرضنا فيها بداية تاريخ العلاقات الصينية المغاربية وأسباب الاهتمام الاقتصادي الصيني بالمغرب العربي بعد الحرب الباردة وآليات تفعليه.

الفصل الثالث: المعنون تحت الآثار المترتبة عن الدور الاقتصادي الصيني في المغرب العربي و الذي يتضمن مبحثين عرضنا فيهما التنافس الدولي على المغرب العربي و تداعيات هذا الدور الاقتصادي الصيني على المنطقة .

الخاتمة: من خلالها قمنا بعرض أهم النتائج المتوصل إليها في محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصـــــل الأول: الصعـــــود الاقتصادي الصيني في العالم بعد الحرب الباردة

تمهيد:

لقد شهد الاقتصاد الصيني ازدهارا كبيرا في الفترة الأخيرة، وهو ما جعله من أنجح التجارب التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وقد استطاع الاقتصاد الصيني أن يتخطى العديد من الاقتصادات القوية حتى أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفي منافسة مستمرة معه، الأمر الذي جذب إعجاب العالم بأسره لها لما حققته من تقدم اقتصادي غير معالم الحياة الصينية، وكذلك مكانة الصين على خريطة العلاقات الدولية نظرا لتنامي علاقاتها التجارية والاستثمارية وإحداثها تحولات وتفاعلات كبرى على مستوى الاقتصاد الكوني، وهو ما رشحها لأن تكون في المستقبل القريب أكبر اقتصاد عالمي نظرا لامتلاكها عناصر القوة والنجاح انطلاقا من موقعها الجغرافي وحجم مساحتها وتنوع مواردها وقوتها الديموغرافية وصولا إلى عقلانية سياساتها من خلال تبني عوامل الانفتاح وتراجع الدولة لصالح الخواص ودعمها للاستثمار الخارجي، وبالتالي نرى بأن الصين قد استغلت كافة العوامل التي تجعل أي دولة في موقع قوة.

المبحث الأول: مقومات قوة الاقتصاد الصيني

أولا: المقومات الطبيعية والموارد الاقتصادية للصين:

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، وتبلغ مساحتها اليابسة 9596960 مليون كيلومتر مربع[1]، وتأتي في المركز الثالث في العالم بعد روسيا وكندا من حيث المساحة[2]. ويبلغ طول حدود الصين البرية 22800 كلم تقريبا، تتاخم من الشرق كوريا الشمالية بطول 1412 كلم، ومن الشمال منغوليا بطول 4673 كلم، ومن الشمال الشرقي روسيا بطول 3605 كلم، ومن الجنوب الغربي: أفغانستان، وباكستان، والهند، والنيبال، وطاجكستان. ومن الغرب والجنوب الغربي: أفغانستان، وباكستان، والهند ونيبال. ومن الجنوب: ميانمار ولاوس وفيتنام.

ويبلغ طول سواحل الصين حوالي 14500 كلم، وأراضي هذه السواحل منبسطة وعليها موانئ كثيرة معظمها يعمل طوال السنة[3]. وتتناثر في مناطق الصين البحرية 5400 جزيرة، أكبرها جزيرة تايوان وتليها جزيرة هيانان، وينتشر على بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الكبيرة والصغيرة والحدود البحرية، والجزر الرملية يطلق عليها جزر بحر الصين الجنوبي.

أما تضاريس الصين فتتميز بتنوعها وتباينها حيث تشكل الجبال 46% من مساحة الصين، والهضاب 26%، أما السهول فتشكل 12% من المساحة الكلية للصين، ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة هي 951 ألف كلم^2، وتشكل 10% من إجمالي مساحة البلاد وترتكز بصفة رئيسية في سهول شمال شرق الصين وشمالها.

من هنا تحدد مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة إستراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها، لأن البيئة الجغرافية تحول السلوك السياسي إلى متغير تابع للبعد الجغرافي.

بالإضافة إلى ذلك فإن العامل الجغرافي يعد نقطة ارتكاز في الدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، حيث تؤثر جوانب المتغير الجغرافي كالتزايد السكاني وتوزيع السكان

---

(1) مركز المعلومات والدراسات، **الصين، تقرير شامل**. وزارة الخارجية، الرياض، 2005، ص 12.

(2) إبراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص 193.

(3) وزارة الخارجية الصينية، **الجغرافيا 1998-2005** . بكين، 2005.

داخل إقليم أو دولة معينة في العلاقة بين أنماط تقييم العمل الدولي وبين نمط الإنتاج الذي كثيرا ما تحدده البيئة الطبيعية أو تلعب دورا هاما في تحديده، كما تؤثر في العلاقة بين نمط السلوك السياسي للأقليات وبين الموقع الجغرافي لها من حيث درجة النزوع إلى الانفصال عن الدولة.[1]

كما لعبت المساحة الشاسعة للصين دورا أساسيا في دعم قطاع الزراعة الذي انطلقت منه التنمية والإصلاح سنة 1978، فقد تفوقت الصين خاصة في إنتاج القمح والذرة والأرز وغيرها من المزروعات الاقتصادية، كما سمحت هذه المساحة للصين بامتلاك ثروة معدنية فقد تم تحديد احتياطي أكثر من 152 معدنا[2]، ويحتل مجمل احتياطها المركز الثالث في العالم، ويأتي احتياطي الفحم والحديد والنحاس والألمونيوم والمغنيز والقصدير والرصاص والزنك والزئبق وغيرها من المعادين الرئيسية في مركز الصدارة في العالم. ومنها احتياطي الفحم الذي يبلغ 1003.3 مليار طن، ويوجد بكثرة في شمال الصين كما تمتلك الصين ثروة من احتياطات النفط والغاز الطبيعي والطين الزيتي والفوسفور والكبريت وغيرها من المعادن، حيث ينتشر النفط بصورة رئيسية في شمال الصين الغربي، أما معادن الأتربة النادرة فاحتياطها أكثر بكثير من مجملها لدى بلدان العالم الأخرى.[3]

بالإضافة إلى ثروة حيوانية ونباتية، كما أدت هذه المساحة إلى تعدد الأقاليم المناخية، حيث شكل كل ذلك دعما للصين من أجل تنويع الإنتاج الزراعي والصناعي. كما يعتبر موقع الصين موقعا استراتيجيا على أساس أنه سمح لها بالتحكم في أهم طرق التجارة العالمية البحرية والبرية مثل طريق الحرير الذي من خلاله نقلت السلع الصينية من حرير وخزف إلى أوروبا وإفريقيا.[4]

---

[1] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 31.

[2] «**موقع الصين**». عن الموقع :

تاريخ الإطلاع: 15-02- 2016 على الساعة: 09:00

www.arabic.cri.cn/other/china, geograph

[3] إبراهيم الأخرس، **التجربة الصينية في النمو، هل يمكن الاقتداء بها؟.** إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 10.

[4] إبراهيم الاخرس،**التجربة الصينية في النمو،هل يمكن الاقتداء بها؟.**ص 20.

أما من الناحية العسكرية، فقد سمح هذا الموقع والمساحة بكسب عمق استراتيجي كبير من خلال إمكانية الانسحاب وإعادة تنظيم الصفوف، وكذا إمكانية تحقيق الأمن خاصة في حالة هجوم نووي.[1]

إن الموقع الجغرافي للصين ومساحته بالإضافة إلى تركيبته الطبيعية، قد ساهم في فترات تاريخية سابقة في إتباع سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي، وخير مثال على ذلك نجد رد فعل الإمبراطور الصيني عندما تلقى رسالة من ملك بريطانيا "جورج الثاني" عبر فيها عن رغبته في إقامة علاقات تجارية مع الصين، إلا أن رد الإمبراطور الصيني كان كالآتي: "إن الصين لديها كل ما تحتاج إليه وهي ليست في حاجة إلى التجارة مع البرابرة".[2]

ثانيا: المقومات البشرية

تلعب المقومات البشرية دورا مهما في بناء القوة الاقتصادية بالصين، إذ تتوفر هذه الأخيرة على إمكانيات بشرية كبيرة تتمثل في اعتبارها أكبر تجمع سكاني في العالم، بالرغم من سياسة تحديد النسل (سياسة الطفل الواحد)[3]، إلا أنها حققت أعلى معدلات التنمية وقهرت الفقر والتخلق والأمية، وتحتل المركز الخامس على مستوى العالم سنة 2010، حيث استطاعت أن توظف العامل البشري توظيفا جيدا من خلال المشروعات الصغيرة والقروض طويلة الأجل، فتحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة، كما اهتمت بما يسمى وكيل التسويق في كل الأنشطة وبكل قرية ومدينة وبالتالي انخفضت البطالة وازدادت نسبة التنمية معطية للعالم درسا مهما وهو عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو، وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تملكه الشعوب.[4]

استطاعت الصين بحسن إدارتها لثروتها البشرية أن تحقق تقدما اقتصاديا ضخما وتمكنت من بناء قوة عسكرية هي الأكبر من حيث التعداد في العالم، كما تتمتع الصين بهيكل عمري للسكان تمثل فيه القوة العاملة النسبة الأكبر إذ تبلغ نسبة الفئة العمرية لمن هم فوق الخامسة عشر ودون الستين68% من إجمالي عدد السكان، في حين تبلغ نسبة من هم دون الخامسة عشر 26%، ومن هم فوق الستين عاما 6% فقط، وهذا يوضح قوة الأيدي

---

[1] فاروق عمر عبد الله العرم، **دول القوة ودول الضعف**. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص 21.

[2] (_____)،**الموسوعة العربية العالمية**. ط3، ج15، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،الرياض، 1995، ص 265.

[3] عاطف الحلواني، "دبلوماسية الصين الجديدة". **قراءات استراتيجية**، المجلد الثامن، العدد الخامس، ماي 2005، ص 19.

[4] عاطف حلواني،**"دبلوماسية الصين الجديدة"**. ص 20.

العاملة في الصين، وما كان لذلك من أثر على تقدم الصين الاقتصادي، ويبلغ متوسط العمر للمواطن الصيني 71 سنة، وتولي الحكومة الصينية اهتماما بصحة سكانها ففي 2006 بلغ الإنفاق الصحي 3.6 %، من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي والجامعي 70% من إجمالي السكان، في حين بلغ معدل الإلمام بالكتابة والقراءة لمن هم فوق الخامسة عشر 90.9%. وباختصار فإن ذلك يعني موارد بشرية هائلة وطاقات شبابية تدعم قطاع العمل والإنتاج والأبحاث، وانخفاضا إلى حد كبير في مستوى الأمية، الأمر الذي جعل الصين تتبوأ المركز الأول عالميا في مجال الموارد البشرية.[1]

ثالثا: المقومات الاقتصادية

أ- الاقتصاد الصيني قبل سنة 1978:

تعتبر الصين في الفترة من 1949 إلى 1978 دولة فقيرة اقتصاديا، حيث دخل الفرد متدني جدا، وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي، أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل عام 1978، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كانت بنسبة قليلة جدا لا تتناسب مع حجمها، فحتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي، كانت الصين تعد من الدول الفقيرة، إلا أنها استطاعت من خلال إتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي.[2]

فبعد وفاة الزعيم الصيني "ماوتسي تونج" في العام 1976، وبعد عامين من الصراع على السلطة في الصين، وصلت إلى الحكم قيادة تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي كانت تسود في الفترة الماوية.

الذهاب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي، وإحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية

---

[1] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**. دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص 56.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري، «**الإنفتاح على السياسة الخارجية الصينية بعد العام 1978. خيارا اقتضته سياسة الإصلاح الاقتصادي**». شبكة النبأ المعلوماتية. من الموقع :

تاريخ الإطلاع: 2016/01/12 على الساعة 11:50 http://www.annabaa.org/nbanews/67/405.htm

مرضية للمواطن الصيني، يمثل جوهر الرؤية التي جاءت بها القيادة الجديدة والتي تختلف عن الرؤية الماوية التي كانت سابقة للفترة السابقة عن العام 1978.

ب- الاقتصاد الصيني بعد سنة 1978:

لقد أدركت القيادة الصينية بقيادة شياو بينج التي استلمت الحكم عام 1978، أن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة بيئة مسالمة لسياسة اقتصادية ناجحة.[1]

فكان ترتيب أوضاع الصين الداخلية، يمثل هدف من أهداف السياسة الخارجية الصينية، فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في سياستها الخارجية، وعلى هذا الأساس وضعت إستراتيجية محكمة للإصلاح، وقد نوهت هذه الإستراتيجية بصورة واضحة بالإصلاح المالي، باعتباره عنصرا مهما في الجهود المبذولة لخلق أسواق مالية كفئة من أجل دعم قدرة السلطات على القيام بإدارة الاقتصاد الكلي.[2]

ومثل كل الإصلاحات التي تمت في قطاعات أخرى من الاقتصاد الصيني، لم يتبع الإصلاح المالي خطة صارمة وشاملة، ولكنه اتسم بالطابع البراغماتي والتدريجي، وباختصار، كان الإصلاح في الصين تطوريا وليس ثوريا، ذلك أن حجم وتنوع البلد، وكذلك لامركزية اتخاذ القرارات في بداية عملية الإصلاح، قد أتاحت لصانعي السياسات أن يتخذوا نهجا تجريبية ضيقة النطاق، ثم تبنتها فيما بعد، في بعض الحالات على النطاق القومي، وأن يدققوا في الاختيار عند البدء في تنفيذ إصلاحات معينة.

وبهذا، شهدت الصين تغيرا هيكليا هائلا، ونموا قويا بصورة استثنائية فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 7% سنويا، وارتفع دخل الفرد إلى أربعة أمثال ليصل إلى 22770 دولار سنة 1995.

لقد حققت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المحققة، والتي انعكست بشكل إيجابي في ارتفاع الناتج الإجمالي في الصين فخلال السنوات العشرين الماضية، أضافت الصين نحو تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وخلقت

---

[1] أحمد عبد الامير الانباري،«**الانفتاح على السياسة الخارجية الصينية بعد العام 1978**.مرجع سابق.

[2] أحمد عبد الامير الانباري،«**الانفتاح على السياسة الخارجية الصينية بعد العام 1978**.مرجع سابق.

120 مليون وظيفة جديدة وانتشلت 400 مليون نسمة من وهرة الفقر وهذه أرقام كبيرة، وفي سنة 2010، بدأت الصين تنمو بمعدل يزيد على 10%سنويا، في حين حافظت على التضخم دون 3% والآن أصبحت تصنف ضمن أكبر الدول التجارية والاقتصادية في العالم.[1]

إن من نتائج هذه التجربة أيضا نجد ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية.[2]

ج- أداء الاقتصاد الصيني في الوقت الحاضر:

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت الصين أشبه بعملاق فقير ضعيف للغاية، وكان تعداد سكانها لا يتجاوز 500 مليون نسمة، مع اقتصاد يركز على بعض المنتجات الصناعية، ولكن وبعد أكثر من خمسين سنة أصبحت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى، ذات القدرة التنموية الكامنة في العالم، وبفضل تسع خطط خماسية أنجزتها الصين ما بين 1953- 2000 تمكنت من جذب اهتمام العالم وإرساء أسس اقتصاد قوي يهدد أقوى الاقتصاديات في العالم.[3]

ويشير تقرير مؤسسة برايس ووتر هاوس للاستثمارات والأعمال أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة حتى يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول 2050، كما يتوقع تضاعف حجمه ما بين 2005 و2050، وإذا صحت التقديرات فإن الصين ستتقدم الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا بحلول عام 2050، إن هذا التحول الكبير الذي نقل الصين من بلد زراعي متخلف بالدرجة الأولى، إلى لاعب أساسي في التجارة الدولية، يدفع إلى التساؤل عن العوامل الكامنة وراء هذا النجاح، والتي مكنت بلدا ناميا من تحقيق انطلاق اقتصادي جعله يصل إلى مصاف الدول المتقدمة.

إن الانطلاق الاقتصادي الباهر الذي حققته الصين يتجلى في مظاهر عدة يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

---

(1) حنان قنديل، **"القيم والتنمية في آسيا، حالة الصدى". السياسة الدولية**، العدد 150، 2006، ص 17.

(2) أحمد عبد الأمير الأنباري، مرجع سابق.

(3)(_____)،«**الصين عملاق مليارى يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه**». من موقع : www.annabaa.org تاريخ الإطلاع: 2016/01/12 على الساعة 11:00

- تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) للصين بـ 9% في المتوسط منذ 25 سنة، وقد حددت الصين عام 2005 هدف مضاعفته أربع مرات إلى أفق 2020، وهو الأمر الذي متى تحقق فإن الصين ستصبح ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وإذا استندنا إلى معيار تكافؤ القدرة الشرائية (PPA)، فإنه من الممكن القول أن الوزن الاقتصادي للصين تضاعف تقريبا حيث انتقل من 5.1% من PIB العالمي سنة 1985 إلى 12.5% عام 2003، وهو ما سمح للصين بأن تتقدم اليابان منذ 2010 وأن تقترب من مستوى الاقتصاد الأمريكي.

إن الدخل الفردي السنوي الخام (بمقياس القدرة الشرائية) تضاعف خمس مرات تقريبا ما بين 1990 و2007[2]، وبفضل التصنيع المتسارع بالصين فإن الاقتصاد الصيني مقاسا بمعيار PPA معيار تكافؤ القدرة الشرائية يتوقع أن يتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفق 2018.

تساهم الصين بثلث نمو الاقتصاد العالمي، وبفضلها تم إنقاذ الاقتصاد العالمي من الانحدار مع الاقتصاد الأمريكي نهاية 2001، ورغم الهزات القوية التي تعرضت لها أغلب الاقتصاديات بسبب الأزمة العالمية الأخيرة في 2008، إلا أن الاقتصاد الصيني تمكن من الحفاظ على قوة دفع النمو الاقتصادي بشكل مطرد، ونظر إليه الخبراء كحل أساسي لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة بفضل احتياطاته الكبيرة من العملة الصعبة التي تجاوزت 2 تريليون دولار سنة 2008.[3]

ويبين الجدول التالي تزايد مساهمة الاقتصاد الصيني في نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو واليابان.

---

(1) (_____)،**"الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح اسواقه"**،مرجع سابق.

(2) محمد المسني قنديل، "الصين: السعي الحثيث نحو القمة". **مجلة العربي**، العدد 579، فيفري 2007، الكويت، ص 51.

(3) محمد المسني قنديل،**"الصين:السعي الحثيث نحز القمة"**،مرجع سابق ،ص53.

جدول رقم 01: تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الصين	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان
89-85	11.8	19.7	14.1	9.5
94-90	23.1	14.6	13.2	6.1
99-95	22.8	22.9	11.3	2.3
04-00	30.2	13.8	6.5	2.9
2003	29.7	16.4	2.1	2.4
2004	22.2	18.5	7.4	4.0

Source : martin le febure, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essore ou sur chauffe.

Site :http://www.desjardins.com/fr/apropose/études économique/actualités/poin vue economique/pre20210

تعتبر الصين أكبر منتج وأكبر مستهلك للحديد والصلب في العالم، كما تصنف من بين أكبر الدول المستهلكة للألمنيوم، الزنك، والنحاس والإسمنت، كما سمحت لها احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باحتلال المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة بدول أخرى.

عرفت صادرات الصين من السلع ارتفاعا ملحوظا وانتقلت من 9.75 مليار دولار عام 1978 إلى 593.37 مليار دولار عام 2004[1]، وهو ما سمح لها بتركيم احتياطات صرف بلغت 13.2 مليار دولار عام 2006.[2]

تعتبر الصين أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث ارتفع حجم استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية من 3.4 مليار دولار عام 1990 إلى 45.6 مليار عام 1998.

---

[1] عبد الصمد سعدون عبد الله وآخرون، التنمية والبعد الإشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني. **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، 2008، ص 256.

[2] عبد الصمد سعدون عبد الله وآخرون، التنمية والبعد الإشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني.مرجع سابق،ص257.

رابعا: المقومات العسكرية

سعت الصين ومنذ بداية تعاظم قوتها الاقتصادية إلى تطوير ترسانتها من الأسلحة، لأن خلق قوة عسكرية توازي القوة الاقتصادية يصبح أكثر ضرورة في حالة دولة مثل الصين تتعدى مطامحها الإستراتيجية مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تحقيق مستوى معين من الرفاه الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال مسار الصين العسكري، حيث تزايدت النفقات العسكرية السنوية للصين، خلال سنوات التسعينيات بصورة ملحوظة، فبلغت ميزانية الصين العسكرية مع نهاية التسعينيات حوالي 90 مليون دولار وبذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

تعود جذور بناء الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومنتاج وأثناء الحرب ضد القوات اليابانية، وجاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث بدأت في تأسيس الجيش وتنظيمه، ثم بعد ذلك العمل على إمداده بالوسائل المتقدمة، ثم في مطلع القرن الحالي بدأت الصين في إمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية في البر والجو والبحر، الجيش الصيني هو أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشري، ويتكون من ثلاث أركان أساسية هي: جيش التحرير الشعبي ويعتبر الجيش النظامي بالإضافة إلى قوات الاحتياط والميلشيات، ويقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2.3 مليون جندي، في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة 800.000 جندي، مما يوضح لنا ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يقدر عدد جيشها بحوالي 1.5 مليون جندي وكذلك بالنسبة لروسيا أيضا.[2]

هناك تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية بواقع 10% سنويا بما يجعل الصين تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم الإنفاق العسكري، وقد شهدت ميزانية الدفاع تضاعفا في حجمها في الفترة من 1981 حتى 1990، ووفقا للإحصائيات الرسمية الصينية فإن ميزانية الدفاع الصينية بلغت 59 مليار دولار في 2008، وارتفعت لتصل إلى 72.5 مليار دولار عام 2009 و78 مليار دولار في العام 2010 وفي جوان 2011 أعلنت الصين عن زيادة إنفاقها العسكري بواقع 12.7% وبالتالي تكون ميزانية الدفاع الصينية في

---

(1) محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**. مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998، ص 370.

(2) البنتاغون، "الصين تحولت إلى قوة عسكرية كبرى". **جريدة الأهرام**، العدد 45180، 18 أوت 2010، ص 14

2011 قد بلغت 91.7 مليار دولار بما يمثل 6% من حجم الميزانية الوطنية الصينية، ويعتبر العديد من الخبراء والباحثين أن حجم الإنفاق العسكري الصيني المعلن لا يمثل الحجم الحقيقي والذي يقدر بأكبر من ذلك، فالبنتاغون الأمريكي يقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالي 105 مليار دولار[1]، ونجد أن الإنفاق العسكري الأمريكي بلغ 661 مليار دولار بما يعادل 43% من حجم الإنفاق العسكري في العالم في حين بلغ نظيره الصيني حوالي 6.6% كثاني أكبر ميزانية دفاع معلنة ومثل حجم الإنفاق الروسي 4% من حجم الإنفاق العسكري في العالم.[2]

لقد أصبحت الصين دولة نووية لديها قدرات نووية عسكرية منذ 1964 وتعتبر الصين القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهناك عدد محدود من الدول التي تمتلك السلاح النووي وهي أمريكا وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل والهند وباكستان بالإضافة إلى إيران وكوريا الشمالية، وتمتلك الصين عدد من الرؤوس النووية يصل إلى 400 رأس نووي تضم 100 رأس تكتيكي و150 رأس محمول بالطائرات، وبعض الصواريخ العابرة للقارات، وتعد الصين الدولة الأولى في العالم المستوردة للأسلحة التقليدية، إذ تستورد ما يقارب 11% تليها الهند بـ 7%، فمنذ الفترة من 1995 حتى 2002م تعتبر الصين المشتري الأول للأسلحة التقليدية في العالم بحوالي 63 مليار دولار سنويا، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدولتان الأكثر تصديرا للسلاح في العالم، وتعتبر الصين القوة الثالثة فضائيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد استطاعت الصين في ظل قوتها العسكرية الضخمة وما لها من أثر يقلق أعدائها أن تسترد قبضتها على هونغ كونغ في العام 1997 وكذلك أيضا مكاو في العام 1999م، بشكل سلمي دون اللجوء إلى القوة وهذا ما يعرف بالحرب النفسية، فقد استطاعت تحقيق أهدافها دون استخدام القوة العسكرية، إذ اعتمدت على إمكانية اللجوء إليه.[3]

وتهدف الصين من وراء زيادة انفاقها العسكري تطوير قدراتها العسكرية لبناء جيش على أعلى مستوى، ووفقا لما جاء في الكتاب الأبيض "الدفاع الوطني الصيني" الصادر عن

---

[1] (_____)،"الصين: رفع الإنفاق العسكري إلى 12.7 يهدد بإطلاق سباق تسلح آسياوي". **جريدة الشرق الأوسط**، القاهرة، العدد 11758، 05 مارس 2011، ص 5

[2] محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الصينية الأمريكية، مركز الدراسات الآسياوية". **سلسلة أوراق آسيوية**، العدد 22، أكتوبر 2014، ص ص 62-63.

[3] (_____)، "الصين: **رفع الانفاق العسكري إلى 12.7 يهدد بإطلاق سباق تسلح آسياوي**"،مرجع سابق،ص7.

المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني في 2004م، حول تطوير الجيش الصيني: العمل على إعادة هيكلة الجيش الصيني وخفض عدد أفراده، بما يتيح رفع الكفاءة وزيادة الدعم اللوجستي، والعمل على تحديث وتطوير المعدات القتالية وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وزيادة القدرة العسكرية للردع، بالإضافة إلى بناء جيش معلوماتي وتدريب أفراده وتزويده بأعداد كبيرة من المتخصصين في المجال العسكري مع الدول الصديقة.

تعمل الصين على تطوير وتحديث قدراتها الجوية والبرية والبحرية، فيما يتعلق بخصوص القدرات الجوية، فقد طورت الصين الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع (110) القريبة بقدراتها من طائرات (F-18) التي تمتلكها كندا، وتسعى الصين لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس شبيهة بمقاتلة (F-22) الأمريكية، وهناك سعي للحصول على طائرة مقاتلة من دون طيار تتمتع بالقدرة على التخفي ومزودة بأنظمة تسلح دقيقة.

أما فيما يتعلق بالقدرات البرية، فتقوم الصين بتطوير آليات مدرعة شبيهة بنموذج سترايكر* (Stry ker) الأمريكي ويتم تدريب حوالي 15% من حجم الجيش الصيني كقوات نخبة قادرة على نقل المعركة إلى العدو، كما تسعى الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية البحرية من خلال تحديث الأسطول البحري، بما يسمح بتفوق نوعي إقليمي يتضمن المزيد من حاملات الطائرات لحماية الخطوط البحرية، تصنيع المزيد من الغواصات النووية المجهزة برؤوس حربية نووية وأخرى بالبيئية.[1]

خامسا: المقومات السياسية

تعتبر عناصر الثقافة الإيديولوجيا والدبلوماسية وحدات أساسية في تحديد مكانة القوى الكبرى، هذه العناصر مجتمعة مع بعضها تشكل ما يعرف بالقوة اللينة أو الناعمة، هذه السياسة التي انتهجتها الصين مخالفة بذلك مجموع السياسات التي اعتمدتها القوى الكبرى في العالم.[2]

ومفهوم القوة الناعمة softpower يمكن ردها إلى أعمال هانس مورغانتو Hans Morgantau وكلاوس كنوور klaws knorr وراي كلين Ray kline، وتم طرحه في

---

* عربة للإسناد الناري المباشر، تم تصميم هذه المدرعة لأغراض النزاع العسكري قليل الكثافة، كما يمكنها القيام ببعض مهام دبابات القتال الرئيسية أول نماذج تم صنعها من هذه المدرعة كانت عام 2002، ودخلت الخدمة في الجيش الأمريكي في العام 2007.

[1] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا". **السياسة الدولية**، العدد 145، القاهرة،سبتمبر 2001، ص 81.

[2] Bates Gill and Yanzhong Huana, Sources and limits of china's soft power, **Survival**, Vol 48, N25, Summer 2006, p 17.

أعمال حديثة لجوزيف ناي Joseph Nye، وتعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على الجذب والإقناع بفعل العناصر غير الملموسة كالثقافة، الإيديولوجيا، التماسك الوطني، والنفوذ في المؤسسات الدولية، وبالنسبة لناي هي: "القدرة على تحقيق ما تريد من خلال الجذب بدلا من القهر أو الإرغام"[1]، من هنا تنتهج الصين سياسة خارجية مسالمة تهدف إلى صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة وهي بذلك تبرهن على أنها دولة غير عادية، تطمح إلى ريادة العالم وإلى البروز مبنية على القيم والأخلاق على عكس الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول التي طمحت إلى السيطرة بقوة الغطرسة والسلاح، ومبادئ سياسة الصين هي:[2]

- حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي، حيث تزعم الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم، ودفع تعايش القوى المتعددة في وئام، والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي.

- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول، تحترم فيه كل الدول بعضها بعضا، بدون فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، حيث تحفز الدول بعضها بعضا اقتصاديا للتنمية المشتركة دون إحداث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء.[3]

- تحديد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية.

- إن التطوير النشط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة جزء هام من سياسة الصين الخارجية.[4]

---

[1] Op.cit, p 18.

[2] محمد عبد الفتاح الحمراوي، «**السياسة الخارجية الصينية**»، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية بكلية التجارة)، جامعة دمنهور، مصر، 2008، ص 112.

[3] فرانسوار لوموان، **الاقتصاد الصيني**. تر: صباح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 26.

[4] نفس المرجع.

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الصيني في ضوء الانفتاح على العالم

أولا: الصين قبل الانفتاح الاقتصادي

بعد إعلان الجمهورية عام 1911، عاشت الصين اضطرابات وحرب أهلية بين الشيوعيين والوطنيين[1]، وقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يدمر القوات الوطنية اليمينية، والتي كانت تستسلم بالآلاف، وأعلنت جمهورية الصين الشعبية برئاسة ماوتسي توتغ في 1 أكتوبر 1949، وهكذا انتصر الشيوعيون، في المقابل التجأ شيانغ كاي شيك إلى جزيرة تايوان-فورموزة- والتي أقام فيها حكومة الصين الوطنية.[2]

سعى ماوتسي تونغ إلى إقامة دولة موحدة، خاضعة لسيطرة الحزب الشيوعي، وعمل على تحقيق عدة أهداف منها:

- تأميم المصارف والشركات الصناعية:
- إعادة بناء الاقتصاد الذي حطمته الحرب.[3]

هذا المسعى عرف عدة تطورات أثرت على الواقع الاقتصادي والسياسي الصيني، ويمكن إيضاح هذه التطورات من خلال المراحل التالية:

1- **مرحلة الإيديولوجية الاشتراكية:** بعد الإعلان عن الجمهورية الصينية الشعبية، عندها ضاعفت حكومة الاتحاد السوفياتي من مساعداتها لجمهورية الصين في مختلف الميادين العسكرية والاقتصادية، ووقعت الدولتان معاهدة تحالف في 1950.[4]

فخلال هذه الفترة تبنت الصين النمط الستاليني في التنمية والذي يقوم على سيطرة الحزب الشيوعي على أدوات الإنتاج وتحالف العسكريين والحزبيين في التسيير على حساب الإداريين[5]. فقد قام الحزب والحكومة بتطوير خطة خماسية، بمعونة مستشارين سوفييت

---

(1) أسعد مفرج وآخرون ، **تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة: السياسة في الصين. اليابان**، موسوعة عالم السياسة، ج20، نوبليس، بيروت، 2006، ص 11.

(2) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**. ج3، ط2، نوبليس، بيروت، 1993، ص 695.

(3) كونراد زايتس، **الصين عودة قوة عالمية**. تر: سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2003، ص 201.

(4) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**.،مرجع سابق ، ص 696.

(5)عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** .مرجع سابق، ص 696.

اقتداء بالنموذج السوفيي (1953-1957)[1]، التي تبنت فيها الصين سياسة تقريبية في تنمية الصناعة الثقيلة، فقد بوشر بتحقيق 156 مشروعا وكان ذلك نحو تجهيز قاعدة تتجه نحو التصنيع الاشتراكي.[2]

كما استفادت الصين من عدة مساعدات من الاتحاد والمستشارين، الذي كان لها الدور الكبير في وضع وتنفيذ الخطة الخماسية، وكانت حصيلة هذه الخطة في البداية النجاح، ولكن سرعان ما انحرف هذا التحديث عن مساره التقليدي وهذا بسبب الجمود الذي أصاب العلاقات الصينية السوفياتية بعد وصول خروتشوف للسلطة ومناهضته للستالينية عام 1956، الأمر الذي دفع ماوتسي تونغ عام 1957 للإهتمام بالمسائل المتعلقة بخطته للتحول إلى المركزية، والإعمار والبيروقراطية التي تشتمل عليها الخطة، وقد قام برفض النموذج السوفياتي، وتبنى منهجا يساريا جديدا في تطوير الاقتصاد الصيني.[3]

2- مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام 1958-1966:

طور ماو استراتيجية تنمية بديلة، قطعت كل علاقاتها بنموذج التصنيع السوفياتي، حيث دعى ماو من خلال مؤتمر كبير هو جمعية وانغ جوفان التعاونية، حيث قامت هذه الجمعية المكونة من فلاحين فقراء بقيادة رئيسها وانغ باستغلال فصل الشتاء من أجل تجميع الخشب من التلال المحيطة وبيعه كحطب تدفئة، وقامت باستثمار المدخول الفائض في تحسين الحقول الزراعية وشراء الأسمدة، مما رفع من محاصيل الأراضي الزراعية وزيادة الاستثمارات، دفعت هذه المبادرة الفلاحين متوسطي الحال إلى طلب الانتماء إلى الجمعية التعاونية.[4]

وقد استخدم ماو هذه الجمعية نموذجا أساسيا لاستراتيجية التنمية البديلة التي أراد اعتمادها من خلال تعبئة الجماهير لتعويض نقص المال بقوة العمل، وكذلك عمل على تشجيع المبادرات من المستويات الدنيا، فقد أصبحت الكوميونات وحدة الحكم المحلي في المناطق الريفية والتي أصبحت تسهل القيام بالمشاريع، وأن تسرع الإنتاج في المناطق

---

(1) وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010.**مرجع سابق، ص 51.

(2) كونراد زايتس، **الصين عودة قوة عالمية**. مرجع سابق ، ص 203.

(3) أسعد مفرج وآخرون، **تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة: السياسة في الصين. اليابان** .مرجع سابق ، ص ص 26- 27.

(4) كونواد زايتس، **الصين عودة قوة عالمية**. مرجع سابق، ص ص 217- 218.

الريفية، وخلق نظام اقتصادي لا مركزي بموجبه الكوميونات الشعبية في الأقاليم مسؤولة عن تسيير 80% من المنشآت الصناعية.

حققت إستراتيجية ماو زيادة في الإنتاجية، إلا أن الفياضانات أفسدت أكثر من نصف محاصيل الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، أدى إلى قطع المساعدات، وسحب الخبراء والتقنيين الذين كانوا يقومون بإنشاء الوحدات الصناعية الكبرى، وهكذا توقف الإنتاج الصناعي.[1]

3- مرحلة الثورة الثقافية (1966-1976م):

تعتبر الثورة الثقافية محاولات ماوتسي تونغ من أجل استرجاع سيطرته على الجهاز الحزبي، وقد كسب الجماهير للوقوف إلى جانبه، عن طريق مناشدة الشبيبة من أجل مهاجمته المقرات الرئيسية للحزب أرادها وتحويل الحزب من طليعة لينينية تحكم الجماهير من وراء طاولتها الخضراء إلى منظمة أخلاقة تقود الجماهير وفق "مبدأ خط الجماهير"[2]، بدأت هذه الحملة عام 1965م، بانتقادات من وسائل الإعلام لشخصيات أدبية، ثم انتقلت عام 1965 م إلى التهجم على بعض كبار قيادة الحزب أصحاب الطرق الرأسمالية، وبالتالي اعتبرت عملية تطهير النخبة السياسية مثل تينغ هيساو بينغ والتكنوقراطيين، وبدأت تتلاشى معالم هذه الثورة مع بداية التقارب الصيني الأمريكي وبداية دبلوماسية "البينغ بونغ" ثم زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" للصين، وكذلك طرد حكومة فورموزة من المحافل الدولية، والاعتراف بالصين الشعبية[3]، وعليه بدأ الصينيون الانفتاح على العالم الخارجي ونبدوا الأعباء النفسية الضخمة للثقافة التقليدية، وآلية إبعاد الثقافة الأجنبية ومقاومتها، وبدؤوا ينتهجون أسلوب المبادرة الإيجابية وفتح الباب للتبادل بين الثقافة الصينية والأجنبية.[4]

عانت الصين بعد إعلانها عن الجمهورية الصينية الشعبية من مجموعة من المشاكل بسبب عدم تبنيها لمنهج واحد، أو عدم قدرتها على إيجاد وتحديد سياسة خاصة بها، مما دفع بالرئيس الصيني ماوتسي تونغ إلى تبني منهج جديد خاص يتلائم والاقتصاد الصيني، هذا الأخير كان بمثابة قفزة إلى الأمام، حيث عمل على زيادة وتسريع الإنتاج، إلا أن الظروف

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** .مرجع سابق، ص 700.

(2) كونراد زايتس، **الصين عودة قوة عالمية** .رجع سابق، ص 231.

(3) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** .مرجع سابق، ص 696.

(4) موسى مخول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا.** ط2، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2006، ص 63.

الطبيعية كانت عائقا وراء ذلك، فتوقفت عجلة الإنتاج وفشلت محاولات ماو في بناء صين قوية، إلا أنه انتفض مجددا، من خلال التركيز على عنصر الشبيبة، هذه الفئة التي كانت قادرة على تحمل الانفتاح من خلال تقبل ثقافة الغير وخاصة الثقافة الأجنبية حيث أصبحوا ينظرون بإيجابية إليها مما فتح الباب أمام عنصر جديد على الثقافة الصينية.

ثانيا: مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي

حتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي كانت الصين تعد من الدول الفقيرة إلا أنها استطاعت من خلال إتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي.

وقد أدركت القيادة الصينية بقيادة دنج شياوبينج التي استلمت الحكم عام 1978 أن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني.

وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الإنفتاح على مختلف دول العالم، فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة –بيئة مسالمة- لسياسة اقتصادية ناجحة من هنا فإن صياغة جديدة لهيكلة السياسة الخارجية الصينية مفادها الانفتاح على العالم الخارجي بشكل واسع اقتضته عملية البناء الداخلي، وتسخير هذا الانفتاح لصالح الإصلاح والتحديث في الصين.

لذلك كان أول هدف من أهداف السياسة الخارجية الصينية يتمثل في ترتيب أوضاع الصين الداخلية، فهناك علاقة وثيقة بين ما حل في الصين من تغيرات وتوجهات سياستها الخارجية.[1]

فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية، وهذه المكانة أرستها القيادة التي جاءت بعد ماو تسي تونغ التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي.[2]

إن كل ما يجري في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على دول العالم وخصوصا الدول الغربية يستند إلى التجربة الاقتصادية التي كان ورائها الرئيس الصيني دينغ شياوبينج، وقد جسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة: ليس المهم لون القط أبيض أم

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، "الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية". **السياسة الدولية**، العدد 132، القاهرة،أفريل 2002، ص 53.

[2] محمد جواد علي، "دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997"، **دراسات استراتيجية**. العدد 4، 2007، ص 15.

أسود...مادامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة، فهو يرى أن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها من أجل نهضتها، وأعلنت الصين أن الإنفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.[1]

فبعد وفاة ماوتسي تونغ عام 1976 بعامين، وخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني تم الإتفاق على العمل للقيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعاش للفرد الصيني، ففي هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني 1978، تم طرح برنامج التحديات الأربعة.[2]

ويكمن أن نوجز هذا البرنامج بما يلي:

1- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

2- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع.

3- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة، وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4- الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على لا مركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون

---

[1] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **التجربة الصينية، دراسة أبعادها الإيدلوجية والتاريخية والاقتصادية** .(د د ن)، القاهرة، 1997، ص ص 176- 177.

[2] أحمد محمد فرج، "الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين".**السياسة الدولية**، العدد 114، أكتوبر 2014، القاهرة، ص 27.

في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفين مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

5- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.

6- تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.[1]

7- السعي للإنضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

8- تشجيع المرافق السياسية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق.

إن ما يرمي إليه هذا الزعيم الصيني هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطريق الذي يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان اشتراكيا أم رأسماليا.

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني سنة 1982 طرح دينج شياوبينج نظريته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الإشتراكية، ومراحل التنمية والظروف الخارجية.[2]

وعندما شارف العقد الثامن[3] من القرن الماضي على الإنتهاء كانت الصين قد أذعنت أخيرا للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم، وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي، غير أن السياسة الخارجية الصينية تتميز عن سواها خصوصا الدول الإشتراكية الأوروبية والاتحاد السوفياتي، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغييرات سياسية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى: [4]

1- إن الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة وتصدى لكافة المحاولات لزعزعة النظام.

2- إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الانفتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الاشتراكي.

---

[1] Jurgen Haaaccke, **china' participation in multilateral pacific cooperation**. forms Ausenpolitics, German, vol 4, p 168.

[2] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **التجربة الصينية، دراسة أبعادها الإيدلوجية والتاريخية والاقتصادية** . مرجع سابق، A² a sqaaa ص 194.

[3] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ.** تر: حسين أحمد، مركز الإهرام للدراسات والنشر، 1993، ص 115.

[4] محمد جواد علي، **"دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1990**.مرجع سابق ، ص 15.

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الاقتصادي والخروج من العزلة والإنفتاح على العالم وامتصاص ردود الفعل المعاكسة وتثبيت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل.[1]

[1] محمد فايز فرحات، "الاقتصاد الصيني: رؤية مستقبلية". **السياسة الدولية**، العدد 132، القاهرة، 2015، ص 91.

المبحث الثالث: الاقتصاد الصيني بعد تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي

استطاع الرئيس دينج شياوبينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات، ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر للإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الإشتراكي* أو الإشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولا في الصين[1]، وقد أصبحت هذه التجربة نموذجا لدول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده عن 1.3 مليار نسمة، حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخمس سكان العالم، وكانت أهداف مراحل عملية الإصلاح هي:

1- تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.

2- تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين عند حلول سنة 2000، مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

3- تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الواحد والعشرين والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي فضلا عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما ميز التجربة الاقتصادية في الصين[2]، فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة، والعمل على نقلها إلى كل مناطق البلاد في حال نجاح التجربة، كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحا أيضا في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى، فتم اختيار الزراعة ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى، إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها.[3]

إن خطة الإصلاح في الصين اعتمدت عمليات تحديث في أربعة مجالات (وهي ما تعرف بالتحديثات الأربعة): الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا والقوات المسلحة، وعرفت

* يعني ضمنيا اقتصاد تحكم فيه آليات السوق التفاعلات الاقتصادية ولكن القطاع العام يحتفظ بملكية معظم وسائل الإنتاج المهيمنة.

(1) حميد الجميلي، "الصين والعهد الاقتصادي الجديد". **شؤون سياسية**، العدد 4، بغداد 1995، ص 35.

(2) حميد الجميلي، **"الصين والعهد الاقتصادي الجديد"**.مرجع سابق، ص 79.

(3) محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية**. مرجع سابق ،ص 33.

مرحلتين رئيستين: الأولى في الريف بدءا من عام 1978 إلى 1984 والثانية في المدن بدءا من 1985.

أولا: الإصلاحات في الريف

انطلقت هذه الإصلاحات عام 1978 بإلغاء نظام الكوميونات الزراعية واستبداله بنظام "المسؤولية التعاقدية" الذي تم بموجبه تأجير الأرض للفلاحين عبر مبدأ المقاولة، حيث تحصل كل عائلة على قطعة أرض فلاحية وأدوات فلاحية وفق عقود مبرمة مع المقاطعات المحلية، ويستطيع الفلاحون وفق هذا النظام الاحتفاظ بالمنتوج الزائد عن الحصة المتعاقد عليها وبيعه في السوق الحرة، حيث ترافق النظام الجديد بإجراءات إطلاق أسعار السوق لتكون المحدد الرئيسي لنوع المنتج وكميته.[1]

هدفت الحكومة الصينية بتبنيها لنظام التحول في الزراعة من النشاط الزراعي الجماعي إلى النشاط الفردي إلى إطلاق قدرات المبادرة الفردية من خلال ربط العوائد مباشرة بالإنتاج والكفاءة، وإلغاء التسعير الإداري للمنتجات، وتخفيض أسعار مستلزمات الزراعة من أسمدة ومبيدات وآلات، مع المحافظة دائما على تواجد الدولة من خلال تأجير الأراضي بدلا من تمليكها، إذ تبقى الملكية للدولة وذلك وفقا لفلسفة "الاقتصاد السلعي المخطط التي اتخذت شعارا للإصلاحات خلال الفترة 1984-1992، وهي تشير إلى الاقتصاد الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل في دور التخطيط المركزي، وقد تطور هذا المفهوم إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي أعطى لآليات السوق دورا محركا لأنشطة المشاريع.

إن النتائج الأولية للإصلاح في الريف كانت مشجعة، حيث تزايدت أعداد المزارعين المنضمين إلى نظام "المسؤولية التعاقدية" (أو ما سمي أيضا "نظام العائلات الفلاحية") فارتفعت نسبة الأراضي الزراعية الموزعة على هذه العائلات بإطراد من 1% عام 1979 إلى 20% عام 1980، ثم 45%عام 1982، لتصل إلى 99% عام 1984، مما دفع بالدولة إلى إلغاء نظام الكوميونات الزراعية نهائيا عام 1983، واتخاذها قرارات عام

[1] بلال خميس درويش أبو جرادة، **«السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (1949-2000)»**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2003، ص 48.

1984 تقضي بتمديد سنوات تأخير الأراضي من 15 إلى 30 سنة، ثم إقرار حق توريث الأراضي المؤجرة عام 1988.[1]

وبالتوازي مع هذه الإجراءات سعت الحكومة الصينية إلى تنويع أساليب الإنتاج الزراعي، فتبنت تجربة المناطق الزراعية النموذجية ذات التقنية الكثيفة، وطبقتها في مرحلة أولى على 500 قرية، لتعمم بعد نجاحها على كامل مناطق الريف الصيني.

أيضا عملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي بمنحه مزايا مغرية، فأدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة نمو الإنتاج الزراعي السنوي بنسبة 17% سنويا خلال 1978-1984، وظهور الأسواق الكبيرة التي يديرها الفلاحون وقد عرفت باسم أسواق الفلاحين، والتي بلغت 1300 سوق تعرف إقبالا كبيرا من المواطنين، هذا بالإضافة إلى تأسيس العديد من الشركات الصناعية في الريف والتي تعمل في تصنيع المواد الغذائية والملابس والخزف وغيرها، هذه الشركات التي قدرت مساهمتها بـ 24% من إجمالي صادرات الصين عام 1990، وارتفع عدد العاملين فيها من 29 مليون عام 1979 إلى 169 مليون عام 2000.[2]

وتتمثل أهم الإصلاحات التي حققت فعالية الزراعة الصينية كرافد للانطلاق في:

- تخلي الدولة عن نظام الكومونات الشعبية عام 1985، حيث تم استبدال 56000 كومونة شعبية بـ 92000 مقاطعة (contons)، وبذلك اضطلعت الدولة بدور الإشراف لا بدور التسيير المباشر للعملية الإنتاجية في الزراعة.[3]
- تبني نظام "المسؤولية التعاقدية" لمنح الأراضي للمزارعين لاستغلالها (بناءا على عقد استغلال) لمدة طويلة قد تصل إلى 30 سنة (دون حق تملك الأرض) وهو ما سمح بإطلاق المبادرة الفردية وتحفيز العاملين في الزراعة.

---

[1] سامر خير أحمد، **الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**. دار الثقافة للنشر، بيروت، 2009، ص 64.

[2] سامر خير أحمد، **"الصين :من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية"**، مرجع سابق، ص ص 64-65.

[3] François Gipoulousc, **la chine du 21 Siècle, une nouvelle superpuissance** ?. Avmand colin, paris, 2006, p 23

– رفع أسعار شراء الدولة للمنتجات الزراعية (الحبوب، القطن، الزيوت النباتية، اللحوم...)، وفي مارس 1979 تراوحت الزيادة في هذه الأسعار من 15% إلى 25% حسب الحالة.

– تخفيض الحصص الإلزامية التي يقدمها المزارعون للدولة.

– دعم الدولة للزراعة: قد يلاحظ في الصين أن إعانات الدولة للمنتجين تبدو ضعيفة مقارنة بباقي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد قدرت بـ 6% خلال الفترة 2000-2003، كما أن هذه الإعانات تختلف حسب نوع المنتوج حيث تحظى المنتجات المنافسة للمنتجات المستوردة بأعلى نسب دعم مثل السكر، الحليب، لحم الغنم، القطن والصوجا، وكذا بعض المنتجات التصديرية كالدرة والأرز، ولكن إذا نظرنا إلى الدعم الكلي فإنه مرتفع نوعا ما، ويشمل نفقات المنفعة العمومية-لاسيما البنى التحتية الزراعية- والتحويلات المباشرة من الميزانية المستهلكين، وقد بلغ إجمالي الدعم المخصص للقطاع الزراعي خلال 2000-2003 نسبة 33% من PIB.[1]

وتبدوا مظاهر النجاح الزراعي ومساهمة الزراعة في الإنطلاق جلية من خلال:

– ارتفاع دخول القرويين والتي انتقلت من 133 يوان سنويا عام 1978 إلى 708 يوان عام 1991[2]، أي تضاعفت بأكثر من 4 مرات خلال 13 سنة، وقد ساهم ذلك في تخفيض عدد فقراء الريف الصيني حيث انتقل عددهم (بتطبيق معيار 0.6 أ 0.7 دولار في اليوم كما تعتمده الصين) من 250 مليون عام 1978 إلى 29 مليون عام 2003، أي أن نسب السكان الذين يطالهم الفقر انتقلت من 31% إلى 03% خلال هذه الفترة.[3]

– تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء في الريف، وتحقيق نمو لافت الإنتاج الزراعي في عمومه، حيث نما هذا الإنتاج بـ 11.1% سنويا طوال فترة 1978-1984، بعدما لم يتم إلا بمعدلات متواضعة طيلة الخمسة وعشرين سنة الماضية (3.2 % سنويا خلال (1953-

---

(1) Réforme de la Politique agricole en chine, **l'observateur** (**synthése**) OCDE, nov, 2005, p6.

(2) Francçais Gipolousc, op, cit, p 11.

(3) Reforme de la politique agricole en chine, op, cit, p 3.

1978) ومن 1978-1984 انتقل حجم الإنتاج المسوق من الحبوب من 117 إلى 507 مليون طن، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 15%، كما تطورت محاصيل القطن بمعدل 14.18% سنويا خلال نفس الفترة.

- ارتفاع حصة الزراعة في الصادرات، وقد قاربت عام 2002 مستوى 5 مليار دولار، مع ملاحظة أنها انخفضت في 2004 تبعا لانخفاض إنتاج الحبوب، بالإضافة إلى مشاكل تطبيق نظام التعريفات المفروض من منظمة التجارة العالمية OMC، وارتفعت الواردات الغذائية خلال نفس السنة بمبلغ 11 مليار دولار.[1]

- توجه الزراعة نحو أنشطة أكثر تنوعا (زراعة الأحراش، تربية الحيوانات الداجنة، صناعات صغيرة، تجارة...).

- توفير موارد هامة للصناعة حيث سمحت الفوائض المحققة في المناطق الريفية بتمويل التكاليف المرتفعة لإصلاح المؤسسات، ولا يزال الإنتاج الصناعي في الصين يعتمد بشكل كبير على ما يوفره القطاع الزراعي من مواد أولية، في سنة 1992 كان أكثر من ثلثي (2/3) إنتاج الصناعة الخفيفة، وما يقارب ثلث (1/3) الناتج الصناعي الإجمالي مرتبط بمدخلات متأتية من الزراعة، وفي عام 2002 كان ربع الإنتاج الصناعي الإجمالي تقريبا مرتبط بالزراعة كما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم (02): جدول يبين علاقات الارتباط بين الزراعة والصناعة في الصين

السنوات	حصة إنتاج الصناعة الخفيفة المرتبطة بالزراعة (%)	حصة الإنتاج الصناعي الإجمالي المرتبطة بالزراعة(%)
1952	86.7	55.9
1980	71	33.5
1992	67.8	29.9
2002	60.8	23.8

Source : François Gipoulousc, op, cit, p7.

(1) IBID, p 03.

توجيه فائض اليد العاملة في الريف إلى المؤسسات في المدن، وهو ما سمح لها بتخفيض تكلفة العمال، عكس ما كان سابقا حيث كانت هذه المؤسسات تعاني من ارتفاع تكلفة اليد العاملة بسبب التقييدات التي فرضتها الدولة على المزارعين ومنعهم من مغادرة الريف، مما فرض على المؤسسات توظيف عمال من المدن فقط، وهو ما أثر بالنتيجة،[1] سلبا على تنافسية المنتجات الصناعية والتي لم يكن بالمقدور بيعها في الأسواق المحلية إلا بتدخل وحماية كبيرة من الدولة.[2]

- زيادة الدخل القومي الصيني والدخل الفردي الذي كان مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية.

ثانيا: الإصلاحات في المدن

في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية بعد أن شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني الإصلاحيين للانتقال بالإصلاح المدن والمناطق الحضرية[3]، وقد تم التركيز على تطوير القطاع الصناعي، ويمكن حصر الجوانب المختلفة لهذه الإصلاحات في النقاط التالية:

1- إدارة المشاريع الصناعية:

إن النظام الذي تبنته الصين في عهد ماو تسي تونغ والذي يعطي الأولوية للاعتبارات السياسية والإنغلاق على الذات، نجم عنه تخلف اقتصادي واضح جراء الإنغلاق وتبديد الموارد وضعف التقدم التقني وانخفاض الروح المعنوية لدى الطبقة العاملة، حيث كانت السياسة حاضرة بقوة في تسيير المؤسسات الصناعية العمومية عن طريق كوادر الحزب الشيوعي الحاكم.

لذلك، وتوازيا مع فلسفة التوجه الإصلاحي الجديد الذي يعطي الاعتبارات الاقتصادية الأولوية على السياسة في تحقيق قوة الصين، نظمت توصيات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم عام 1978، ضرورة تقليص نفوذ اللجان الثورية في المصانع لتحل محلها سلطة المدير الواحد، مع توسيع صلاحيات المديرين والفنيين والمهندسين وفقا لنظام المسؤولية المتخصصة، وكان الهدف من وراء ذلك استبعاد العناصر اليسارية من نظام ماو تسي تونغ والتي ظل نشاطها مستمرا في إدارة المصانع، وإعطاء الاعتبار الأول في التسيير للكفاءة والتخصص، إن توصيات الحزب المذكورة كانت وراء إحداث نقلة في تحول إدارة المشاريع الصناعية من أشخاص يعتبرون مجرد منفذين للوائح الحكومية إلى

---

(1) IBID, P3.

(2) IBID, p 7.

(3) محمد إبراهيم التسويقي،" رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين". **السياسة الدولية** ،العدد 112، القاهرة، أفريل 1993، ص 153.

أشخاص يتمتعون باستقلال اقتصادي ويتحملون المسؤولية الكاملة عن أدائهم، كما تم في عام 1984 فصل الملكية عن إدارة الإنتاج مع استبعاد الخصخصة لاعتبارات إيديولوجية.[1]

2- تقليص دور القطاع العام:

منذ عام 1987 تبنت حكومة الصين قانون "إفلاس المؤسسات الحكومية" الذي نص على منح تلك المؤسسات الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتحميلها مسؤولية نتائج نشاطها، وهو الإجراء الذي خفف عن كاهل الدولة عبء دعم وتمويل المؤسسات الخاسرة، فلم يبق في السوق إلا المؤسسات الحكومية التي استطاعت أن تعمل بمعيار الربح وتحقق نموا مطردا لتصبح شركات عملاقة لها استثمارات متعددة.

وكان من نتائج هذه الإصلاحات تراجع نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الصناعي من 75% عام 1981 إلى 33% عام 1997، وقد نجح جيانج زيمن في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب على برنامجه الإصلاحي الذي يتضمن بيع غالبية الوحدات الصناعية المملوكة للدولة، مع احتفاظ الدولة فقط بالصناعات الاستراتيجية كالحديد والصناعات العسكرية، وتم اختيار 120 شركة من مجموعة 6000 شركة كبيرة تابعة للدولة بغرض تحويلها إلى شركات عملاقة من خلال عمليات دمج وضم الشركات، فظهرت شركات "سشوان" المتخصصة في إنتاج التلفزيونات، و"هاير" المتخصصة في التبريد والتكييف، و"شنغهاي" العاملة في مجال التبريد و"جيانغ نان" لإنتاج السفن، و"فاوندر" لصناعة الكمبيوتر، وتقلصت تبعا لذلك الشركات المملوكة للدولة من 128000 إلى 53000 (أي بحوالي 59%) خلال 1997-2001.

3- نظام الحوافز:

عملت الإصلاحات منذ عام 1977 على إدخال نظام الحوافز الفردية في المشاريع الصناعية، بدلا من نظام المساواة الصارم الذي كان سائدا إبان الحقبة الماوية، كما تم اعتماد معيار الكفاءة والمهارة في التوظيف.[2]

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، «**الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**». (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية)، 2012، ص 120.

[2] سامر خير أحمد، **العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 63

4- آليات السوق:

إن دافع التحكم في تخصيص الموارد والبحث عن التفوق الاقتصادي صبغ الاشتراكية الصينية بصبغة اعتماد آليات السوق في الإطار الذي يحقق هذا الهدف، جنبا إلى جنب مع قيادة الحزب الاقتصاد، لذلك تبنت الإصلاحات "نظام السعرين" الذي يضم:

- سعر السوق المتغير.
- والسعر الحكومي للسلع.

وهكذا وبعد أن كانت الدولة تتحكم في أسعار 700 سلعة حتى عام 1979 تقلص هذا العدد إلى 20 سلعة فقط أوائل التسعينات، وصارت قوى السوق هي المحدد لتسعير 90% من مبيعات التجزئة في الصين.[1]

5- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشاريع الخاصة:

تضمن الإصلاح الاقتصادي في الصين أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبية المشتركة داخل الصين بإصدار قانون مؤسسات الاستثمار المشترك الصيني والأجنبي عام 1979، وكذا تشجيع المشاريع الخاصة بالسماح رسميا عام 1984 بتأسيس الشركات الخاصة، فارتفعت أعدادها من 4.2 مليون شركة صناعية وخدمية خاصة إلى 10.4 مليون شركة خلال سنة واحدة، ثم انتقل العدد إلى 13.4 مليون شركة عام 1986.

6- إدخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالبحث العلمي:

استهدفت الإصلاحات تعزيز قوى الإنتاج عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة، وفي عام 1986 أقرت الحكومة الصينية برنامجا علميا تحت اسم "برنامج 863 التكنولوجي" يهدف إلى تطوير الصناعة في مجالات عدة، وقد أنتج هذا البرنامج الضخم –في نحو 20سنة من العمل- 1800 براءة اختراع صينية في مجالات علوم الحياة، الفضاء، المعلومات، الطاقة والطب والكمبيوتر والزراعة وغيرها.[2]

3- تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الواحد والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي فضلا عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

---

[1].محمد إبراهيم التسويقي،" رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين".مرجع سابق،ص120.

[2]محمد إبراهيم التسويقي،**" رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين ".** مرجع سابق، ص 63.

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما ميز التجربة الاقتصادية في الصين[1]، فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة، والعمل على نقلها إلى كل مناطق البلاد في حال نجاح التجربة، كما أن الأسلوب التدريجي كان واضحا أيضا في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى، فتم اختيار الزراعة ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى، إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعم فشلها.[2]

وخلال سنوات الإصلاح والانفتاح التي بدأ العمل به منذ عام 1979 والذي لم ينته إلى اليوم، مرت الصين بثلاث مراحل تاريخية هي:[3]

أولا: المرحلة الأولى من 1979 إلى 1984

وهذه الفترة تمخض عنها الإنجازات التالية:

- إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الساحلية كنوافذ على الاقتصاد العالمي.
- التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات.
- التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاقتصادية.
- إلغاء الكوميونات (مزارع الشعب) وتمليك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها وظهور نظام مسؤولية الإنتاج وفرق الإنتاج التعاقدي أو ما عرف بنظام المسؤولين التعاقدي أو نظام عقود الإدارة.
- تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي.
- ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص فائض العمالة الزراعية والصناعية والتي أسهمت بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني.
- اللامركزية والاستقلالية في اتخاذ القرار.
- توظيف أكثر من 70 مليون مواطن.
- زيادة الدخل القومي الصيني و الدخل الفردي الذي كان مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية.

---

[1] محمد إبراهيم التسويقي، **" رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين ".**مرجع سابق ، ص 79.

[2] محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية.** مرجع سابق، ص 33.

[3] إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**. إيتراك للنشر، القاهرة، 2008، ص 33.

ثانيا: المرحلة الثانية 1984-1991

في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية بعد أن شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني الإصلاحيين للانتقال بالإصلاح للمدن والمناطق الحضرية، وإنشاء المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة حتى بلغ عدد هذه المدن عام 1987 حوالي 4 مدينة ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي[1]، ومن سمات هذه المرحلة وما ميزها:[2]

- العمل على ترويض التضخم المنفلت.
- تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الزراعية واعتبار الشراء حسب العقد.
- إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1990.
- تفعيل السياسات الاقتصادية والتوجه نحو اللامركزية.
- التحول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة والتجارة.
- ارتفاع نصيب دخل الفرد السنوي للفلاحين من 134 يوان عام 1978 إلى 926 يوان عام 1991.
- ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليار$ عام 1983 إلى 135.6 مليار $ عام 1991 بفائض قدره 81 مليار$.

ومن عيوب هذه المرحلة:

- تصاعد معدلات التضخم إلى 18% من جراء تحرير الأسعار وزيادة عجز الموازنة.
- تدهور الدخول الحقيقة للسكان، ولاسيما في الريف وتزايد أعداد المهاجرين إلى المدن.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.[3]

ثالثا: المرحلة الثالثة 1992 إلى اليوم

وهي المرحلة الحاسمة التي ساهمت في تصاعد معدل النمو الاقتصادي إلى أن تجاوز معدل 13% وهذا المعدل يعد أعلى معدل نمو اقتصادي تحقق في العصر الحديث في بلد ا

---

[1] محمد إبراهيم الدسوقي، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين". **السياسة الدولية**، العدد 112، القاهرة، أفريل 1993، ص 153.

[2] إبراهيم الأخرس، **التجربة الصينية الحديثة في النمو**. إيتراك للنشر، القاهرة، 2005، ص 55.

[3] عدنان مناني، **النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية، التجربة الصينية نموذجا**. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص ص 72-87.

المليار وثلث المليار نسمة، وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة الإصلاح الشامل والتي رفعت الصين في بدايتها مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي وبدأت عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993م، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني[1]، وقد تمخض عن هذه المرحلة مجموعة من الحقائق والنتائج.

- اقتصاد السوق الاشتراكي بملامح صينية.
- نمو القطاع الخاص باعتباره مقاطرة النمو.
- ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم (98 %) عام 1998 م واستحواذ الصين على 20% من التجارة العالمية عام 2006، وساهمت التجارة الصينية الخارجية بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي للصين.[2]
- التخلي التدريجي عن القطاع العام نتيجة عملية الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة، ومن تم أصبح هذا القطاع المملوك للدولة لا يسهم بأكثر من 15% من التوظيف في قطاع الصناعة، و10% من التوظيف في قطاع التجارة الخارجية، وهبطت مساهمة هذا القطاع إلى 38% في الناتج المحلي الإجمالي.
- دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001.
- تحصن الصين من الأرقام المدمرة للأزمة المالية الآسياوية عام 1998/1997 من خلال ما تقدم، يتضح أن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين كما أن سياسات الإصلاح كانت سياسات نابعة من الخصوصية، قائمة على التدرج المرحلي والذي حولها من عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي وفي فترة قياسية.[3]

---

[1] إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**. مرجع سابق، ص 36.

[2] The military Balance , **Oxford university press**, London , 2000, p 194.

[3] محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية**، مرجع سابق ، ص 331.

خلاصة الفصل:

منذ ما يقرب من نصف قرن، عرفت الصين تجربة تنموية رائدة تجلت فيها كل أسباب وملامح النجاح، مهدت لها قوتها البشرية الهائلة ،التي مثلت عامل قوة حيث ساهم في تدعيم قدراتها الاقتصادية من جهة، من خلال توفرها على قوة بشرية هائلة تعمل على تسيير الإنتاج ،ومن جهة أخرى تدعيم قدراتها العسكرية من ناحية الجانب العددي للقوات المسلحة ،مما جعلها تمتلك كل المقومات للتحكم في سياستها الداخلية والخارجية بكل حرية.

أضاف إلى ذلك تداخل عدة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تشكيل معالم قوتها الاقتصادية.

ومن أجل الحفاظ على هذه المكانة التي بنتها الصين واستمرارية تفوقها ،عملت على ضرورة تحقيق الإنفتاح على الخارج ،من خلال القيام بالإصلاح الذي كان نقطة البداية لبروز قوة إقتصادية جديدة على الساحة الدولية، حيث كانت لديها كل الطموحات لمنافسة القوى التقليدية الكبرى من أجل تزعم الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية الصينية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

تمهيـد:

ترتبط جمهورية الصين الشعبية بعلاقات مميزة مع دول المغرب العربي انطلاقا من كونها تصنف مع بعضها البعض في خانة الدول النامية، بالإضافة إلى دعم حكومة بكين للحوار جنوب-جنوب بهدف لعب دور أكبر في المنطقة.

ويتركز الدور الإقتصادي للصين في المنطقة المغاربية خصوصا في المجال الإقتصادي وذلك بهدف تعظيم مصالح الطرفين وذلك في الحين الذي أدركت فيه الصين مخاطر السياسة على الإقتصاد، لذا فقد اختارت جانب الإستثمار وتوسيع آفاقها الإقتصادية بهدف تعزيز مكانتها العالمية، وبالتالي جعل العالم مفتوحا أمام منتجاتها.

المبحث الأول: العلاقات الصينية المغاربية- دراسة في البعد التاريخي-

تعد القارة السمراء بالنسبة للصين سوقا كبيرة، حيث بإمكانها الحصول منها على كل الموارد الطبيعية والمواد الأولية التي تحتاجها لسد احتياجاتها ومتطلبات اقتصادها، حيث تحتوي القارة الأفريقية بصفة عامة وشمالها بصفة خاصة على ثروات هائلة مثل: الحديد، النفط والغاز وكلها ضرورية للصين [1]، لكن هذه الأخيرة لم تكن لها علاقات معها بسبب كونها مستعمرات فرنسية أو اسبانية أو إيطالية، إلا بعد مجيء ماوتسيتونغ إلى الحكم عام 1948 وإنشاء جمهورية الصين الشعبية [2]، وإن اختلفت في توجهاتها، بحيث كانت الصين والمغرب العربي قد تعرضتا لمعانات متشابهة في التاريخ، وظلتا تتعاطفان مع بعضهما البعض وتدعمان نضالهما الداعي إلى التحرير الوطني، الأمر الذي أقام علاقة وطيدة بينهما.[3]

ويمكن القول إجمالا أن مؤتمر باندونغ عام 1955 يمثل بداية حقيقية لإدراك الصين لأهمية العالم الثالث في سعيها لكسب الدعم والتأييد الدولي، فقد كانت الصين تهدف ومنذ أوائل الخمسينات إلى تأمين وجودها كدولة والاعتراف بها في مواجهة تايوان، ومواجهة الخطر الأمريكي، بالإضافة إلى أن تتجاوز سياستها الخارجية حدود الكتلة الاشتراكية والدول الآسيوية، تشمل مناطق أخرى من العالم في إفريقيا تحديدا، وقد بدأت الصين تحركاتها بشكل مكثف وواسع النطاق في المنطقة منذ بداية أعوام الستينات، أي مع سنوات تحرر المغرب العربي من الاستعمار الغربي [4]، ويمكن أن ترجع أسباب الاهتمام والتحرك نحو المنطقة المغاربية خلال تلك المرحلة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1- الاعتقاد بأن منظومة دول العالم الثالث هي الأقدر على تحقيق الأهداف السياسية والإيديولوجية للصين في مثل هذا السياق تم طرح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي: الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة والمصالح المتبادلة وأخيرا التعايش السلمي.

---

[1] أحمد حجاج، "الصين تعبد اكتشاف إفريقيا ".**السياسة الدولية**، القاهرة، العدد163، القاهرة، جانفي2006، ص138.

[2] إبراهيم الأخرس، **الصين: الخلفية الإيديولوجية والنفعية البراغماتية**. مرجع سابق ، ص67.

[3] جورج نهروت فهمي، "العلاقات الصينية الإفريقية ...شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية" .**السياسة الدولية**، القاهرة، العدد167، جانفي 2007، ص36.

[4] Javier Santino, la chine et l'inden Amérique latine et en Afrique : du réalisme magique ?**mondechinois**, N°=10, printemps,2007, p62.

2- السعي الصيني لتأمين الدعم والتأييد الدولي لها ولحكومتها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، لقد أدركت الصين أهمية الصوت الأفريقي في قضية الاعتراف عام 1963، حينما احتدم الصراع بينها وبين تايوان على كسب التأييد الإفريقي والمغاربي.

3- أدى الصراع الصيني السوفييتي إلى تزايد الاهتمام بالمغرب العربي باعتبارها ساحة خلفية للصراع بين العملاقين. [1]

وقد حكمت هذه الفترة التي تعتبر بمثابة بداية لتأسيس علاقات صينية مع المغرب العربي مجموعة من المبادئ والسياسات يمكن إيجازها في:

أ- الالتزام بمبدأ الكفاح الثوري من خلال دعم ثورات التحرير في كلتا القارتين.

ب- تبادل التأييد السياسي ذلك أن جمهورية الصين قد سعت إلى الاعتراف بالدول المغاربية المستقلة وتقديم الدعم لحركات التحرير الوطني، وفي المقابل توقعت الصين تأييد الدول المغاربية لجمهورية الصين الشعبية وعدم الاعتراف بتايوان، وهكذا فإن مبدأ الصين الواحدة هي حكم التوجه الصيني الخارجي عموما خلال تلك الفترة ولاسيما تجاه المغرب العربي وإفريقيا.

ج- تضامن دول العالم الثالث ووحدتها والتي اعتبرتها الأدبيات الصينية شرطا لازما لتحقيق الاستقلال الوطني والتنمية والتخلص من الهيمنة الاستعمارية والامبريالية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكانت الصين تهدف من وراء ذلك إلى تأسيس قوة دولية ثالثة لمواجهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. [2]

لذلك كانت جمهورية الصين الشعبية تقدم نفسها طوال الوقت وحتى فترات لاحقة على أنها مجرد إحدى دول العالم الثالث النامي، ولكنها في نفس الوقت على استعداد لمساعدة الدول المستقلة حديثا لتوطيد هذا الاستقلال، فإلى جانب الأسلحة والتدريب الذين قدمتهما لبعض حركات التحرير في أفريقيا عامة ركزت على إقامة عدد من المشاريع الكبرى. [3]

في فترة تأجج حركة الاستقلال الوطني في المغرب العربي، من أواسط خمسينيات إلى نهاية ستينيات القرن العشرين، قدمت حكومة الصين الدعم لنضال الشعوب المغاربية العادل

---

[1] Christopher M .Dent, **China and Africa development relation**, routledge contenporary, USA, 2011, p103.)

[2] Robert I. Rotberg, China in to Africa , trade, aid, and influence, **brooking institution press**, USA, 2013, p58.

[3] أحمد حجاج، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا.** مرجع سابق ، ص139.

في سبيل تحقيق الاستقلال القومي ومعارضة التدخل الأجنبي وحماية سيادة البلاد، مما كسب ثقة وصداقة الدول المنطقة. [1]

ومن جهة أخرى وتطبيقا لسياستها الخارجية، عملت الصين على دعم الدول المغاربية من خلال المساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية، وذلك في محاولة منها لتقويض هيمنة القوى الغربية، وفي المقابل كانت هذه الأخيرة في حاجة إلى الحلفاء لكسب معركة التحرر الوطني، كما أنها كانت بحاجة أيضا إلى الدعم المادي من أجل متابعة مسيرة نضالها الوطني من أجل الاستقلال والتنمية [2]، وتشير بعض الدراسات إلى أن الثورة الثقافية التي تشهدها الصين خلال الفترة (1966- 1969) قد أسهمت في تعطيل مسيرة التغلغل الصيني في المنطقة، حيث بدأت الصين الاكتفاء على ذاتها، ومع ذلك فإن العلاقات الصينية المغاربية لم تتوقف تماما خلال هذه الفترة، مع الاعتراف بأن حجم التبادل والتعامل مع المغرب العربي قد انخفض بشكل ملحوظ. [3]

مع نهاية الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي، شهدت العلاقات الصينية-السوفييتية تدهورا خطيرا من جراء التصعيد العسكري على الحدود السوفييتية عام 1969، وهو الأمر الذي نظرت إليه الصين باعتباره تهديدا مباشرا لأمنها القومي، وقد جاء رد الفعل الصيني بإعادة النظر في سياستها الخارجية، حيث تم تدويل المنظور العدائي ضد الاتحاد السوفيتي وبالتالي فإن المكون المغاربي لعب دورا مهما في التوجه الصيني الجديد. [4]

وبالتالي يمكن القول إجمالا بأن العلاقات الصينية المغاربية خلال هذه الفترة قد اتسمت بعدة خصائص أساسية هي:

1- السعي إلى تأمين الاعتراف الدولي بالصين وذلك من خلال الاهتمام بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول المغاربية.

---

(1) Eagenia Pecoraro, China's strategy in north Africa and future economic challenges for the mediteranean region :**working paper**, N°=5, nouvember 2010 , spain, p17.

(2)Op. cit, pp 18- 19.

(3) أحمد حجاج، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا.** مرجع سابق ، ص140.

(4)Dorothy- Grace Guerrero and Firoze manji, China's new role in Africa and the south. **Fahamepublishe**r, niarobi , p47.)

2- تقديم مساعدات للدول المغاربية ، وقد شملت برامج المساعدة الصينية للمنطقة على بناء المستشفيات والطرق والمباني والمصانع. [1]

بعد وفاة ماوتسي تونغ تركزت السياسة الصينية على الاستثمار في القطاع الاقتصادي بغرض تحديث الصين وتنميتها، وقد تميزت هذه المرحلة ب:

1- استقلالية السياسة الخارجية.

2- القيام بزيارات للدول المغاربية ودعم العلاقات الاقتصادية معها.

3- المصالح والمنافع المتبادلة في برنامج المساعدات الاقتصادية والفنية المقدمة للمنطقة.

لقيت هذه المبادئ دعما إيجابيا وموافقة الدول المغاربية.

وانطلاقا من هذه المبادئ ظهر وضع جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول المغاربية.

في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تتأثر علاقات الصين بدول العالم الثالث على الإطلاق، ودفعت الحكومة الصينية إلى التمسك بتحالفاتها الدولية القديمة، وهو ما أعطى المنطقة المغاربية دعما جديدا. [2]

من هنا اتضح تماما أن الصين أعادت رفع شعار "تعاون دول الجنوب" وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورغم أن السياسة الصينية الجديدة خلال تلك المرحلة قد غلب عليها التوجه العملي البراغماتي الذي يعلي من المصالح الاقتصادية للصين، وخاصة مع النمو الذي عرفته بعد اعتمادها على اقتصاد أكثر تحررا خاضع لمنطق السوق، انعكس ذلك على علاقاتها مع الدول النامية، فقد اضطرت بكين إلى الدخول في منافسة مع قوى أخرى من أجل الحصول على الاستثمارات مزعزعة بذلك الثقة في التزاماتها السابقة نحو دول العالم الثالث.

---

[1] George T. Yu, **China, Africa, and globalization : the China alternative**, institute for security and development policy, sweden, 2009, p14.

[2] (_____)،**مركز دراسات الصين وأفريقيا**.عن موقع:
تم الاطلاع عليه يوم 2016/03/16على الساعة12:20
http:/chinaassia-rc.org

وقد ترجمت هذه الرغبة في التعايش مع نظام الهيمنة عبر تحولها إلى قوة مسؤولة بين مجموعة من الأمم بالقرار الذي اتخذته بعدم خفض قيمة اليوان لدى حصول الأزمة الآسيوية 1997- 1998. [1]

ومع بداية التسعينات عادت العلاقات الصينية- المغاربية للانتعاش مرة أخرى، وبالتالي بدأت الصين تقترب أكثر فأكثر من القارة السمراء، وذلك من خلال إنشاء عدة آليات للتحاور مثل إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه المغرب العربي، حيث قامت الحكومة الصينية في عام 1997 بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول المغاربية وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والإدارات القائمة لتشمل كافة أطر التعاون المشتركة بالإضافة إلى ذلك ارتأت الحكومة الصينية أن أفضل ضمان لتحقيق مقترحات الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين في عام 1992 هو إقامة منتدى التعاون الصيني- الأفريقي في عام 2000 والذي يعد أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 [2]، وبعد هذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية منبرا جديدا للحوار الجماعي والتعاون بين الصين والدول المغاربية ، كما أنها آلية فعالة لدفع جهود التعاون بين الجنوب- جنوب.

ويقوم هذا المنتدى على ركيزتين هما: التعاون العملي من خلال الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة وقد حضر المؤتمر التأسيسي للمنتدى الذي عقد في بكين أربعة وأربعون دولة أفريقية ومغاربية مثلها أربعة وسبعون وزيرا للخارجية والتعاون الدولي بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وناقش المنتدى قضايا تعاون دول الجنوب والحوار بين الشمال والجنوب، وتحقيق أعباء الديون والتعاون الاقتصادي مع إفريقيا والمغرب العربي. [3]

وقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي وثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين والثانية برنامج التعاون الصيني الإفريقي في التنمية الاقتصادية

---

[1] Fo Bo, le silence diplomatique de la Chine, **le monde diplomatique**, mars 2003, p9.

[2] محمد جمال عرفة، **"الصين والتغير الناعم في أفريقيا ...العولمة البديلة". قراءات إفريقية**، العدد 9، سبتمبر 2011، ص63.

[3] جورج نهروت فهمي، **"العلاقات الصينية الإفريقية ...شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"** .مرجع سابق، ص54.

والاجتماعية، وقد برز واضحا- ولاسيما في الوثيقة الأخيرة- اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في إفريقيا والمغرب العربي. [1]

أيضا تم طرح قضايا مثل تخفيف عبء الديون وإلغائها التعاون الزراعي، والطاقة والموارد الطبيعية، والتعليم والمساعدات الفنية.

وتعتمد الإستراتيجية الصينية على تقديم المساعدات للدول المغاربية بدون أي شروط سياسية مسبقة بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معا.

ويهدف المنتدى إلى العمل على التشاور الثنائي وتعميق التفاهم وزيارة التوافق، وتمتين علاقات الصداقة وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية والسعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون، ويتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول المغاربية الأعضاء.

كما جاء في الإعلان أيضا أن الصين تؤكد على تأييدها للدول المغاربية في جهودها لتدعيم نفسها من خلال الوحدة وحل مشكلات المنطقة بصورة مستقلة، وتؤيد المنظمات الأفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية جهودها لتعزيز الوحدة الاقتصادية، كما تؤيد الدول الإفريقية في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، كما حث الإعلان الدول المتقدمة على زيادة مساعدتها الدول الأفريقية والمغاربية. [2]

ومن خلال المشاركة عالية المستوى للدول المغاربية المشاركة في قمة بكين أكدت على أنها ملتزمة تماما بسياسة صين واحدة.

وعلى مستوى الزعماء اتفقوا على تعميق التعاون المتبادل المنفعة وتوسيعه، وتشجيع التجارة والاستثمارات الثنائية وتعزيزهما واكتشاف سبل جدية للتعاون.

وفي العام 2003 عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وقد أعلنت الصين أن مساعداتها الخارجية واستثماراتها لا تخضع لأجندة سياسية أو مشروطية معينة، كما أعلنت الصين كذلك عن تخفيف الديون عن الدول الإفريقية بصفة عامة بقيمة 1.27 مليار

---

[1] أحمد حجاج، أحمد حجاج، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا.** مرجع سابق،ص36.

[2] تسانغ باوتسانغ، **«خمسون عاما من الصداقة بين الصين وأفريقيا»**، عن الموقع:

تم الإطلاع عليه يوم (2016/03/16) على الساعة:11:45

www.Chinatoday.com.cn/Arabic/2004h/4h3/3h2.Htm

دولار وقد صدر عن المؤتمر خطة عمل "أديس أبابا" (2004- 2006) حيث حددت تلك الخطة أطرا للتعاون الصيني الأفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة. [1]

ويتعلق المجال الاقتصادي بتنمية التعاون الثنائي الذي يشمل التنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية ومجلس الأمن الذين تتمتع فيهما الصين بالعضوية النشيطة والدائمة، ودعم الصين لمبادرة النيباد "NEPAD" الهادفة لتحقيق التنمية والوحدة والديمقراطية في القارة الإفريقية، علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الجانبين خاصة في مجالات الزراعة والبنى التحتية والتجارة والاستثمار والسياحة وخفض وإلغاء الديون، وتقديم مساعدات التنمية الاقتصادية بدون أي شروط أو قيود سياسية وتطوير الموارد البشرية والتعاون التعليمي، والتعاون والتبادل الثقافي، وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ هذه الخطة لدى كل طرف على أن يعقد مسؤولو هذه الآلية اجتماعا خلال عامين لتقييم أداء آلية المتابعة الخاصة في مجالات تطوير أوجه التعاون المنصوص عليها في إعلان أديس أبابا.

عقدت لجنة متابعة تنفيذ إعلان أديس أبابا في 22 أوت 2005، اجتماعها الدوري في العاصمة الصينية بكين، والذي شاركت فيه وفود 46 دولة إفريقية ومغاربية. [2]

توالت زيارات قادة الصين للدول المغاربية والأفريقية على رأسهم رئيس الصين "هواجين تاو" الذي يصاحبه عادة في هذه الزيارات وفد كبير من الوزراء ورجال الأعمال وممثلي الشركات الصينية.

وقد تميزت خطة عمل أديس أبابا بالإيجابية، بحيث زادت التجارة بين الصين وأفريقيا بحوالي 20% بالإضافة إلى حوالي 117 من الاستثمارات من طرف المؤسسات الصينية وتم تشغيل حوالي 7000 مغاربي وإفريقي.

مع حلول عام 2006 أصدرت الصين وثيقة هامة عن سياستها تجاه المغرب العربي وحسب ما جاء في الوثيقة فإن تعزيز التضامن والتعاون مع الدول المغاربية جزءا هاما من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين، وانطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني

---

[1] نفس المرجع. تسانغ باوتسانغ، **«خمسون عاما من الصداقة بين الصين وأفريقيا»**.مرجع سابق.

[2] نفس المرجع. تسانغ باوتسانغ، **«خمسون عاما من الصداقة بين الصين وأفريقيا»**.مرجع سابق.

والشعوب المغاربية ستقيم وتطور الصين نمطا جديدا من الشراكة الإستراتيجية مع المغرب العربي، مبني على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة. [1]

وخلال يومي 4 و5 نوفمبر 2006 عقدت في بكين القمة الاستثنائية الأولى لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين الشعبية والدول المغاربية والأفريقية، وقد عقدت القمة في ظروف دولية وإقليمية بالغة الأهمية، وفي توقيت مناسب نتيجة للحملة التي شنها الغرب على الوجود الصيني في المنطقة وقد عقدت القمة تحت شعار: الصداقة، السلام التعاون والتنمية. [2]

وقد صدر عن القمة إعلان بكين، خطة عمل بكين للأعوام (2007- 2009) واجتماع كبار المسؤولين عام 2008، وهي وثيقة أكثر تفصيلا تتناول أطر التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات بالإضافة إلى قرار القمة عرض مصدر استضافة الدورة الرابعة للمنتدى الوزاري عام 2009.

وقد قدم الرئيس الصيني مبادرة صينية من ثمانية بنود تتضمن: [3]

- مضاعفة المساعدات الصينية للدول المغاربية بحلول عام 2008 على أساس ما هو عليه في عام 2006.

- تقديم قروض مسيرة قيمتها ثلاث مليارات دولار، بالإضافة إلى قروض ائتمانية بمبلغ ملياري دولار في السنوات الثلاث القادمة.

- تأسيس صندوق صيني- مغاربي للتنمية برأسمال خمسة مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في المغرب العربي .

- إنشاء مركز المؤتمرات للاتحاد الأفريقي لمساعدة الدول الأفريقية في جهودها لتقوية اقتصادها.

---

[1] محمد جمال عرفة، **"الصين والتغير الناعم في أفريقيا ...العولمة البديلة".** نفس المرجع السابق ، ص67.

[2] محمد جمال عرفة، **"الصين والتغير الناعم في أفريقيا ...العولمة البديلة".** مرجع سابق ص70.

[3] Richard Schiere, Léonce Ndikumana et Peter Walkenhorst, **la Chine et l'Afrique : un nouveau partenariat pour le developpment ?** group de la banque Africaine de developpment, Tunisia, pp80-82.

- إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات المغاربية حتى نهاية 2005، خاصة في الدول الأقل نموا والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين.

- فتح الأسواق الصينية للمنتجات المغاربية عن طريق زيادة عدد المنتجات التي يتم تصديرها من الدول المغاربية إلى الصين من 190 إلى 440 منتجا وإلغاء التعريفة الجمركية عليها.

- تدريب 15000 من الخبراء إلى أفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة، وإرسال 100 من الخبراء الزراعيين الصينيين إلى أفريقيا وإنشاء 10 مراكز تكنولوجية في إفريقيا وبناء 30 مستشفى.

- إعطاء منحة بمبلغ 330 مليون يوان صيني لمكافحة وعلاج الملاريا، وإنشاء ثلاثين مركزا لمحاربة الملاريا في الدول الأفريقية.

- إنشاء من ثلاث إلى خمس مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في المغرب العربي وأفريقيا في السنوات الثلاثة القادمة. [1]

وينظر كثير من المحللين إلى إعلان قمة بكين على أنه تأسيس لنوع جديد من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وأفريقيا يتسم بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية والتبادل الثقافي، كما أكد الإعلان على ضرورة أن لا يتجاهل العالم صوت المغرب العربي، وإن الصين سوف تواصل دعمها للبلدان المغاربية لحماية مصالحها المشروعة ولتشجيع المجتمع الدولي على إيلاء المزيد من الاهتمام والاستثمار أكثر في المغرب العربي.

[1] Op. cit , p84.

المبحث الثاني: أسباب الاهتمام الصيني اقتصاديا بالمغرب العربي:

أعلنت الصين توجهها الصريح تجاه المغرب العربي بدايته من العام 2000، من خلال إقامة إطار لتنظيم العلاقات مع الدول المغاربية ومناقشة الخطط والبرامج المشتركة بين الطرفين.

وقد اتخذ المحللون الصينيون تطورا استراتيجيا لعلاقاتهم المغاربية من أجل تكريس العلاقات وترسيخها وتأمين مصالح كلا الطرفين وتعظيمها، وذلك من خلال التركيز على تعاون اقتصادي من دون شروط سياسية، بحيث زادت التجارة والاستثمارات والمساعدات الصينية في المنطقة مما انعكس بالإيجاب على المنطقة وساهم في تثبيت وترسيخ الصين كمنافس قوي في المنطقة.

أولا: أهمية السوق المغربي لتسويق المنتجات الصينية:

لا ينتهي الدور المغاربي عند تصدير السلع والموارد الطبيعية للصين فحسب، بل يمتد لاستيراد العديد من السلع الصينية إلى المنطقة حيث وجدت الصين سوقا ضخمة لمنتجاتها الاستهلاكية رخيصة الثمن وقليلة الجودة، في محاولة منها أن تحكم سيطرتها على السوق المغاربية، وكما قال أحد المحللين التجاريين الصينيين:تعتبر المنتجات الصينية مناسبة لسوق المغاربية، كما أن وضع الصين حاليا يسمح لها بتصنيع المنتجات الأساسية، بأسعار رخيصة جدا وجودة مرضية. [1]

لذلك يعتبر المغرب العربي سوقا جيدا وجديدا، يتمتع بمواصفات مناسبة للصين، في ظل تزايد عدد المستهلكين للسلع الصينية الرخيصة، ومعظم الواردات المغاربية من الصين هي من الأدوات المنزلية والمنتجات الكهربائية والملابس والمنسوجات، وتركز الصين في صادرات إلى المغرب العربي على الدول الكبيرة من حيث عدد السكان مثل المغرب والجزائر اللتان تمثلان قوة شرائية مرتفعة.

وتعتبر المنسوجات إحدى السلع الرئيسية التي تصدرها الصين إلى المغرب العربي، ويعد قطاع المنسوجات أحد القطاعات التي تنافس فيها الصين في المنطقة نظرا لانخفاض أجور العمالة فيها [2]

.تمثل التجارة أحد الأدوات المهمة لتحقيق السياسية الاقتصادية الصينية في العالم، وقد عمدت الصين في مرحلة ما بعد ماو تسي تونغ إلى التركيز على التجارة الخارجية والاستثمار ولا سيما في المغرب العربي.

---

[1] أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، فرع النقودوالمالية). جامعة الجزائر، الجزائر، 2007،2008،ص140

[2] أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق ،ص140.

وعلى صعيد آخر، فإن الأسلحة مثلت دوما أحد أهم أنواع السلع التي يتم تصديرها إلى المغرب العربي، فخلال مرحلة التحرر الوطني للدول المغاربية، صدرت الصين السلاح إلى دول المنطقة بهدف التخلص من الهيمنة الغربية، وفي أثناء الحرب الباردة، استمر تدفق الأسلحة الصينية على المغرب العربي وخاصة بعد انطلاق سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، لكن منطقها كان براغماتي، هدفت من خلاله تحسين العلاقات الثنائية مع الدول المغاربية وتأمين الوصول إلى مناطق النفط والموارد الطبيعية[1]

ثانيا: تصدير النموذج الصيني في التنمية:

تعتبر الصين النموذج التنموي واحدة من الأمور المهمة في علاقتها مع الدول المغاربية، بحكم أن الصين تطرح اقتصادها كنموذج تنموي فريد ومتميز وقادر على تلبية احتياجات الدول المغاربية، وهي مسألة تثير جدلا واسعا في الأوساط السياسية والاقتصادية[2]

تعد مسألة النموذج التنموي الصحيح أحد أبرز الإشكاليات التي تواجه الكثير من المجتمعات المغاربية في سياق سعيها لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر، وكانت هذه الدول قد جربت النموذج الرأسمالي خلال فترة الاستعمار ثم النموذج الاشتراكي في فترة ما بعد الاستقلال، إلا أن هذه النماذج قد فشلت خاصة مع الإملاءات التي يمليها صندوق النقد الدولي، وهو ما خلق حالة من الرفض الواسع للنماذج التنموية الوافدة من الخارج، ليس فقط من حيث عناصر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضا بشأن قيم إنسانية عامة مثل أولوية حقوق الإنسان. [3]

وفي طريقه نحو العالمية، وعلى عكس التجارب الغربية الاستعمارية التي اعتمدت أسلوب القهر والاستيلاء على الثروات المادية والبشرية بالقوة العسكرية، قام الاقتصاد الصيني وفق نمط الكسب المتبادل، المنفعة العامة والعمل من أجي التنمية المشتركة، ودون فرض شروط منها على الدول الفقيرة.[4]

ومن الجهة الأخرى عانت معظم الدول المغاربية الفشل في ابتكار نموذج تنموي خاص بها وملائم لظروفها في كافة المجالات، وتراوحت ما بين النماذج الاشتراكية والرأسمالية المستوردة، وهو ما تسبب في نتائج سيئة على صعيد جهود التنمية على المستوى الداخلي.

زادت متغيرات ما بعد الحرب الباردة من حدة هذه الأزمة بالنسبة للعديد من الدول المغاربية، حيث فرضت عليها نموذجا واحدا هو النمط الغربي، ونجحت في فرضه من خلال

---

(1) أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق ،ص140.

(2) Valerie Niquet،LAStrategie Africaine De La chine.op cit

(3) أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق، ص146.

(4) أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق، ص146.

المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى السياسات الفردية والجماعية التي تطبقها القوى الكبرى من خلال ما يعبر عنه بقواعد المشروطية السياسية والاقتصادية، والتي تتعين على الدول النامية أن تلتزم بها حتى تكون جديرة بالحصول على القروض والمساعدات والاستثمارات الخارجية مثل ضرورة تبني سياسات اقتصاد السوق.

غير أن هذه السياسات لم تحقق ذلك القدر الكبير من النجاح في الدول المغاربية بل أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لأنها تسببت بالأضرار للفئات الأكثر فقرا وأدت إلى اضطرابات اجتماعية واسعة.

وهنا يبرز النموذج التنموي الصيني كأفضل الحلول لهذه الدول لتحقيق النهوض الاقتصادي باعتباره ملائما للظروف الداخلية والخارجية للدول المغاربية بدرجة أكبر من النموذج الغربي، ويرجع ذلك لكون الصين وخلال تواجدها في منطقة المغرب العربي قد أولت السيادة الوطنية لهذه الدول احتراما كبيرا بالإضافة إلى انخفاض تكاليف مشاريعها والسرعة في تنفيذها. [1]

ثالثا: تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة:

تتركز أولى أولويات الحكومة الصينية في علاقاتها مع منطقة المغربي العربي في ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام، إذ يعد الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديات العالمية نموا، حيث يبلغ معدل نموه، السنوي نحوى 10%، وقد فرض ذلك النمو ضغوطا متزايدة للحصول على النفط، وفي العام 1993، أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدرة له [2]

ويتزايد الطلب الصيني على النفط على نحو متسارع، حيث أصبحت بحلول عام 2004، ثاني أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 2005 وصل استهلاك الاقتصاد الصيني من الطاقة حوالي سبعة ملايين برميل في اليوم، ليتضاعف خلال العشرة سنوات اللاحقة.

وهذا ما سيبينه الشكل التالي [3]

---

[1] أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق، ص146.

[2] Ashid Kolas. **Chima in A fria oil.Guilty charged**.in the siteweb.ltt.//wwwepsusa-org/Publication 2015/visited 07-11-2015/

[3] OP-Cit

الشكل رقم 01: إنتاج واستهلاك البترول في الصين (2005-2014)

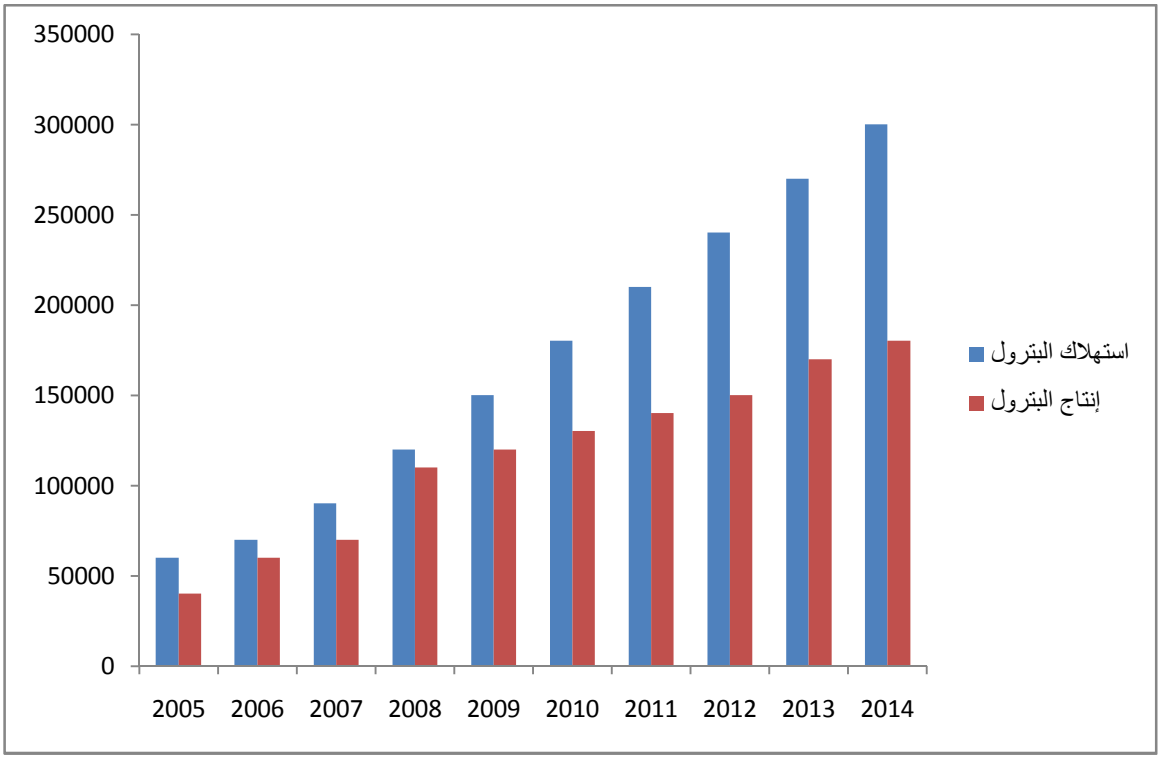

Source : Ashid kolas, china in Africa oil : Guilty as charged in the Site web : http://www.epsusa.ogr/publication2015(visited01/11/2015)

هذا التزايد في استهلاك البترول، ليس فقط نتيجة التوسع الاقتصادي، ولكن أيضا نتيجة للتزايد النسبي للمجتمع وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. [1]

بالإضافة إلى هذا، فإن الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] OPcit

الشكل رقم 02: أكبر عشر بلدان مستوردة للنفط في العالم (2015)

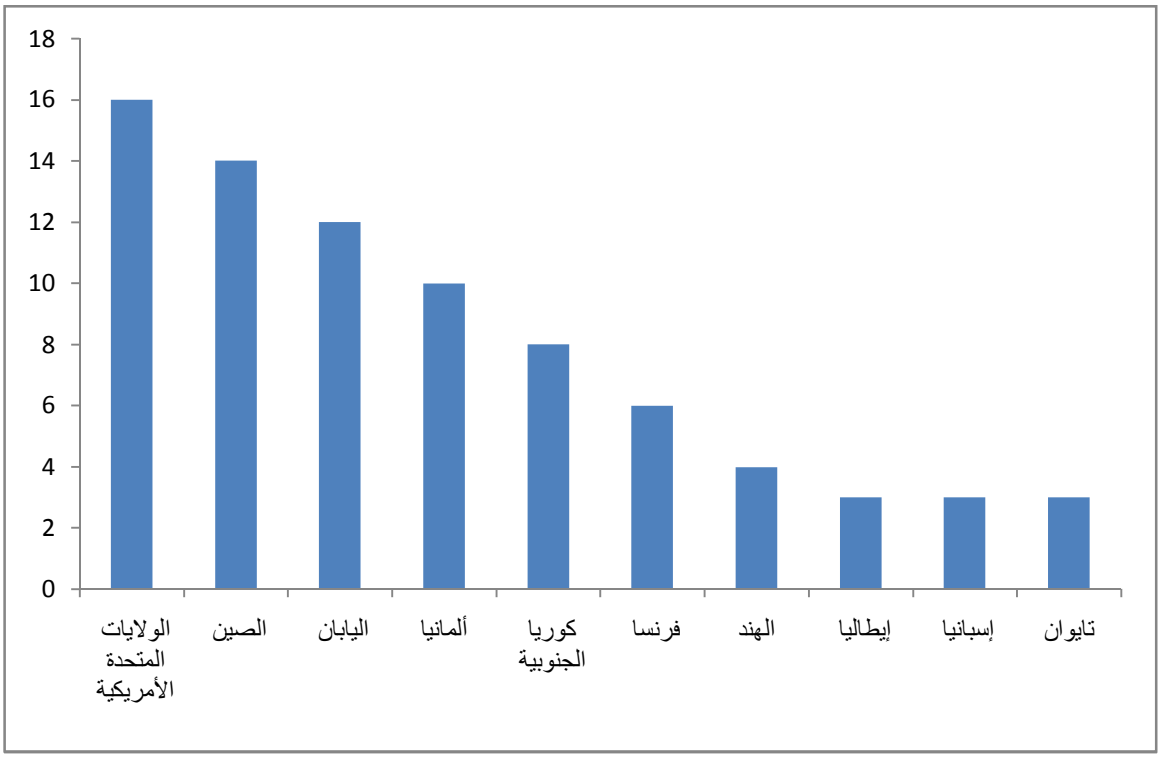

Source : Ashid Kolas, op.cit

وعلى هذا الأساس لتسعى الصين مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى إلى البحث عن دول جديدة تمدها بما تحتاجه من البترول، وبذلك تضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على الطاقة باستمرار، ومع تعدد وغنى الآبار البترولية في المغرب العربي انتهزت الصين كافة الفرص الممكنة لاستغلال هذه الثروات، ومن أجل ضمان كسب واستمرار سيطرتها على هذه الثروات، تخصص الصين كل ما لديها من قدرات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية على أفضل نحو.[1]

وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة إلا أن شركات البترول العالمية مازالت مستمرة بالاستثمار في القارة مما جعلها تدخل في صراع مع الدول الكبرى للسيطرة على نفط القارة خاصة في ظل التزايد العالمي على النفط.[2]

إن تزايد الطلب على النفط في الاقتصاد الصيني، أدى إلى إخضاع قطاع الطاقة الصيني إلى ترتيبات إعادة هيكلة حكومية مهمة، ففي عام 1998 قامت الحكومة الصينية

[1] أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق، ص146ص147

[2] أسماء دريسي. **«التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقية»**.مرجع سابق، ص146.

بترشيد عمليات استخراج الطاقة المملوكة من خلال وضعها تحت رقابة إدارة الطاقة الحكومية، وقد أنشأت الدولة في قطاع النفط وتحديد شركة البترول الوطنية الصينية(CNPC) و مؤسسة البتروكيمياويات الصينية (SINOPEC)، وتعد الشركة الأولى التي يناط بها أعمال اكتشاف حقول النفط والغاز وإنتاجه، مسؤولة عن توفير نحو 66% من إنتاج النفط والغاز الطبيعي الصيني، بالإضافة إلى 42%من عمليات التكرير، أما شركة(SINOPEC)، والتي ركزت أعمالها في البداية على مجال تكرير وتوزيع النفط فإنها تسهم بنحو 23% من النفط و11% من الغاز بالإضافة إلى 54% من عمليات التكرير.

وتعد أهم واردات الصين من النفط قادمة من المغرب العربي، مما أدى بالصين إلى أن تصنع في سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع هذا المصدر المهم وذلك عبر قوة الاستثمارات والزيارات التي يقوم بها كبار المسئولين، والالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبحث الدبلوماسية النفطية الصينية في المغرب العربي عن مناطق جديدة و بعيدة عن منافسة القوى الغربية ، كما أنها من جهة أخرى تنتج سياسة واقعية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتطرح علاقاتها مع الجزائر مثالا واضحا على ذلك، حيث تحتل هذه الأخيرة مكانة خاصة في استراتيجيات تأثير الصين في المغرب العربي.

رابعا: الحفاظ على المكانة العالمية للصين:

تحتوي الصين على كافة العناصر التي تؤهلها لتحتل مكانة عالمية، فهي الأكثر سكانا في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن قوتها السياسية المتمثلة بعضويتها الدائمة في مجلس الأمن والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، وفوق ذلك تمتلك الصين أكبر جيش تقليدي في العالم، وترسانة نووية مهابة في محيطها الآسيوي كما أنها تعمل جاهدة للريادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل هذه الإمكانيات منحتها مرتبة عالمية وأدوارا جديدة.[1]

يثبت الواقع الدولي بأن الصين تعد واحدة من دول قليلة، تمتلك أفضلية واضحة في حيازة جميع هذه العناصر، مقارنة بدول أخرى ومع هذه الحقيقة يبدو أن العالم بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة حذر منها نابليون بونابارت قبل مائتي عام حين قال:

"دع الصين تنام وحين تستيقظ سيهتز العالم" وكذا نبوءة الزعيم الصيني صن يات سن SUN yat-Sen سوف يكون القرن الحادي والعشرون قرنا صينيا".[2]

---

[1] محمد السويسي، «**الاقتصاد الصيني**». عن الموقع:
تم الاطلاع عليه يوم 2016/01/11على الساعة20:50
WWW.aljazeera-net/programs/al-jazeeraspeialprograms/2004/10/31-/2010/03/12/

[2] محمد السويسي، «**الاقتصاد الصيني**»مرجع سابق.

تطرح الصين مخططا واضحا لاقتصادها ودبلوماسيتها، يتميز بتعزيز وتوطيد شبكة الشراكة مع دول العالم بأسره، وتعتبر دول المغرب العربي مجالا هاما ونقطة جيدة لجهود الصين من أجل الحفاظ على مكانتها العالمية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من الأسباب التي أدت إلى الترحيب بهذه المكانة العالمية للصين هو حاجة دول المغرب العربي لمن يحترم خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، وقد نجحت الصين في استغلال ذلك جيدا، بحيث جعلت اللغة الأساسية هي لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكما قال وزير خارجية الصيني:"العمل عمل، إننا نحاول فصل السياسة عن العمل". [1]

[1] محمد نعمان جلال، **«الصين والعالم»**.على الموقع:
تاريخ الاطلاع(07/04/2010)على الساعة13:26
WWW.-chinatoday.com.an/Arabic/2008n/0810/P6.htm

المبحث الثالث: آليات تفعيل الدور الاقتصادي الصين في المنطقة بعد الحرب الباردة.

يتزايد النشاط الاقتصادي للصين في المغرب العربي بوتيرة لا مثيل لها، بالمقابل تكثفت مجموعة الأدوات والآليات التي تدعم تواجدها الاقتصادي في المنطقة مثل: الاستثمارات المباشرة، عدم فرض شروط اقتصادية أو سياسية على الدول المغاربية، وتقديم المساعدات الحكومية، التي جعلتها بوضع ضمير بين القوى الكبرى المنافسة في المنطقة.

أولا: الاستثمارات الصينية المباشرة في المغرب العربي

يعتبر الاستثمار الصيني في المغرب العربي من بين الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية الصينية في المنطقة، وآلية من آليات تفعيل دورها الاقتصادي، إذ تنشط شركات الاستثمار الصينية على مستوى كافة المغرب العربي، وتركز على الاستثمار في مجالات النفط، البناء والأشغال العمومية، والعمارات والبنايات الحكومية مثل مجموعة البناء الحضري بكين Beging urbain Construction groupالتي تقوم بإنشاء الملاعب، المستشفيات والاقامات الرسمية، كذلك تهتم بالقطاعات التي يتجاهلها الغرب نتيجة قلة ارباحها وكثرة مخاطرها [1]

وتعتبر الجزائر اكبر الدول المغاربية نصيبا من الاستثمارات الصينية، حيث تقدر الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر حوالي 1.5 مليار دولار، ووفقا لمعطيات الهيئات الدولية، فإن الجزائر منحت لحولي 50 مؤسسة صينية عقودا في مجال البناء بقيمة 20مليار دولار، مما جعلها أكبر سوق في القارة الإفريقية في هذا المجال، تصنف الجزائر ضمن أهم الاسواق في مجال النفقات المالية الاستثمارية للصين بحوالي 1.5 مليار دولار مع ارتقاب أن يرتفع حجم النشاط الخاص بالشركات الصينية في الفترة الممتدة ما بين 2016و2019.

وأسندت للشركات الصينية في الجزائر اكبر المشاريع، منها الطريق السيار شرق غرب والمسجد الأعظم، وتوسيع مطار الجزائر الدولي، وإجمالا هناك قرابة 800 مؤسسة صينية تعمل في السوق الجزائري في البناء والأشغال العمومية والاتصالات.

وبعض القطاعات الخاصة بالبنى التحتية، فإن الشركات الصينية تتموقع في القطاعات الإستراتيجية، فقد كانت الصين أول من أقام مصنعا لتكرير النفط في أدرار، وهي أول مصفاة خاصة بالجزائر بقدرة 600ألف طن وقيمة 350مليون دولار، علما أن أول العقود الموقعة من

---

[1] Tom Aamadou seck,« **l'œuvre du nouveau partenarait pour l'Afrique.Chinese**» .sur le site :

تم الإطلاع عليه يوم (2016/02/12) على الساعة 21:15

embassy org.uk/Fra/ Zilao/topics/hjtcef/t193510htm.19k(2014)

قبل الشركات الصينية كانت في 2002، وسمحت باستخدام 5000عامل إلى الجزائر، لتصبح هذه الأخيرة أكبر دولة مستقبلة للعمالة الصينية.

وتوسعت دائرة النشاط للشركات الصينية في الجزائر مع عقود قطاع المحروقات لشركةCNCP العمومية في حقل زارزايتين في 2002. ثم عقود أخرى في 2003 إضافة إلى مشاريع السكك الحديدية بين غليزان وتيسمسيلت بقيمة 1.2مليار دولار وتيارت وسعيدة بقيمة 808 مليون دولار. [1]

أما بالنسبة إلى المغرب فقد وقعت سنة 2014 مع المجموعة الصينيين شانغ دونغ شانغونغ من اجل استثمار مليار و300مليون درهم(117)مليون يورو)لإنشاء وحدة لصناعة هياكل وخطوط الأنابيب الموجهة لنقل الغاز والنفط، ويوجد إجمالي إنتاج هذا المشروع للتصدير نحو السوقين الأوروبي والإفريقي.

ويزيد عدد الشركات الصينية في المملكة عن 20 شركة، تنشط في مجال بناء الطرق والجسور إلى جانب شركات كبرى مثل هيوواي التي تشغل في مجال الاتصالات [2]

أما عن تونس فلا يزال مستوى الاستثمار الصيني فيها محدودا إذ بلغت الاستثمارات الصينية في تونس 5.257 مليون دينار توفرها ست شركات صينية منها أربع تنشط في ميدان الصناعة وشركتان في مجال الخدمات وتوفر 439 موطن شغل، واعتبارا لكون الصين من الا الاسواق الواعدة في مجال السياحة، حيث ترشحها المنظمة العالمية للسياحة لتتبوؤ المرتبة الرابعة من جملة الأسواق الموفدة للسياح في العالم في افق2020، فقد سعت تونس للحصول على صفة الجهة السياحية المصادق عليها سنة 2003، وأكدتها من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم في المجال السياحي يوم 21 جوان 2004، لتصبح بذلك من الوجهات السياحية المصادق عليها من طرف السلطات الصينية الرسمية، ولتعزيز هذه الخطوة 2007، مهما مكن من الرفع من عدد السياح الصينيين في تونس [3]

وتتميز الاستثمارات الصينية في الدول المغاربية بالمميزات التالية:

01-انخفاض تكاليف الشركات الصينية، وبالتالي يمكنها الفوز بالعقود والصفقات والمشاريع على حساب منافسيها الغربيين.

---

[1] حفيظ صواليلي، "الجزائر ضمن أهم الوجهات الاستثمارية للعملاق الصيني". **جريدة الخبر**، 9سبستمبر2015،ص07.

[2] «**صينيون يبحثون عن فرص استثمار بالمغرب**».عن الموقع:

تاريخ الإطلاع (03-01-2016) على الساعة: 16:45

http://www.asabah.press.ma/indesc.php?

[3] **موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسي:**

تاريخ الإطلاع 24-04-2016 على الساعة: 11:00

http://www.apagesunisist

02-التواجد الصيني المفرط في المغرب العربي، حيث أن الشركات الصينية تجلب العمالة معها للعمل في المغرب العربي، مما اضطر بعض المنتجين المحليين إلى الإغلاق، نظرا لعدم قدرتهم على منافسة المنتجات الصينية وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة.

وتتميز الاستثمارات الصينية بالمجازفة، ذلك أن الصين تختار المغامرة وتخوض استثمارات تعجز الكثير من الشركات العالمية الأخرى خوضها ومجاراتها فيها، ويعزى ذلك إلى أن الشركات الصينية في المغرب العربي هي أقل تعرضا للمخاطر الأمنية، فعند نشوء أي نزاعات مسلحة أو هجمات إرهابية فهي تستهدف الشركات الغربية بالدرجة الأولى.

ثانيا: اللامشروطية السياسية والاقتصادية كآلية لتفعيل الدور الاقتصادي الصيني في المغرب العربي:

سمح المناخ الدولي خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة، ببروز قيمة الديمقراطية في أبعادها الإجرائية، وأفرز ذلك منظومة من الأفكار والسياسات تحت المظلة الفكرية لمفهوم الحكم الرشيد التي تبناها البنك الدولي، وصمم في إطارها برامج المشروطية السياسية التي بين الحصول على المعونة ومدى إتباع الدول المتلقية لمعونات لبرامج وخطط الإصلاح الاقتصادي المرتبط بمكافحة الفساد وإجراء الانتخابات بكل أنواعها بكل حرية وشفافية، بالإضافة إلى الإصلاح السياسي والمؤسسي والإداري وكذا احترام وترقية حقوق الإنسان [1]

كل هذا يفرض من قبل النظام العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول التي تقع تحت مظلتها ووصايتها من أجل تأمين مصالحها، وفي حال تعرض هذه المصالح، الإستراتيجية لأي خطر مهما كان نوعه فإن برنامج المعونة أو المساعدات المالية لهذه الدول سوف يكون معوقا لهذه الدول المستفيدة لتعارضها مع مصالح الدول الكبرى.

فمع بداية التسعينات بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المغاربية لإقامة نظام مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديموقرطي، وإتباع اقتصاد الجزء.

إن استياء المغاربة من سياسة وصراع الأمريكان والفرنسيين، أوجد الصين بقوة في الفضاء المغاربي لسد الفراغ المصطنع خاصة عندما أوجدوا فيها مايلبي طموحاتهم الذاتية مثل: عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة وعدم بث أي إيديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع المغاربي مثل الأمريكية والفرنسية، وبذلك أصبحت

---

[1] راوية توفيق، **«القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا»**.من الموقع:
تم الإطلاع عليه (2016/04/13) على الساعة: 14:50
http://www.meshkat.net/mode/14337

الصين الحليف المقبول لدى المغاربة حيث فتحو لها الباب المغاربي على مصراعيه ذلك لاعتبارات كثيرة منها:إنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وإنها تتمتع بإمكانيات كبيرة يمكن أن تساعد دول الإتحاد، علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات المغاربية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في المغرب العربي من باب الإستثمارات في مجالات النفط والتجارة.[1]

وعلى العكس تماما من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تقوم الصين بتقديم تسعة أنواع من المعونة على الأقل يتم تصنيفها كما يلي: الفرق الطبية، التدريب والمنح الدراسية، المساعدات الإنسانية، المتطوعون الشباب، تخفيف عبء الديون، دعم الميزانية، المشروعات المتكاملة (مشروعات تسليم المفتاح أو المصنع الكامل) والمساعدات العينية والتقنية.

وتقدم الصين غالبية هذه المساعدات منذ أن أصبحت إحدى الجهات المانحة على الصعيد الدولي، ويتم تقديم الأموال عبر ثلاث آليات رئيسية وهي: القروض المعفاة من الفوائد،المنح، والقروض بأسعار فائدة تفضيلية أو القروض المشروطة والملاحظ أن غالبية هذه المعونات الخارجية للدول المغاربية تقدم في شكل مشروعات[2]، مثل مشروع قاعة أوبرا الجزائر، أكبر مشروعات المساعدات الصينية إلى الجزائر، كذلك تمويل بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة على غرار مشروع ميناء وسط بالحمدانية قرب مدينة شرشال بولاية تيبازة الذي سيكون قادرا على مناولة 26 مليون طن سنويا من البضائع، وسيتم تمويل هذا المشروع الضخم من طرف صينيين بكين بعد إنشاء المؤسسة المختلطة الجزائرية-الصينية التي ستشرف على مراحل إنجاز هذا المشروع، والتي ستستفيد من قروض تصل قيمتها إلى 3.5 مليار دولار، يتم دفعها بالتقسيط على جدول زمني محدد بـ 10 سنوات.

ويعتبر مشروع جامع الجزائر الكبير من المشاريع المهمة التي تعبر عن مدى أهمية المساعدات الصينية للجزائر باعتباره سيسمح مستقبلا بالتبادل الثقافي والديني والعلمي بين البلدين، بالإضافة إلى كونه معلما ورمزا جديدا يضاف للجزائر على الصعيد المحلي والدولي،بالنظر للبعد الديني الذي يحمله.[3]

---

[1] راوية توفيق، **«القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا».**مرجع سابق.

[2] (_____)،**«قراءة في هيكل المعونة الصينية»**. عن الموقع:

تاريخ الإطلاع، 30-04-2016على الساعة18:33

htttp://www.irinews

[3] (_____)،**«الصين تسلم مشروعات المساعدات إلى الجزائر»**. عن الموقع:

تاريخ الإطلاع 01-05-2016 على الساعة 15:29

http://www.arabic.peaple.com.cn/n3/2016/0229/c31660-9022743

أما عن المغرب فقد وقعت اتفاق شراكة في بكين بين الشركة المغربية للهندسة السياحية وفدرالية المستثمرين الصينيين لتنمية الخبرة والنهوض بالاستثمارات السياحية والإستفادة من التنمية التي حققتها الصين في هذا المجال، ويهم الإتفاق بالخصوص تعزيز حضور المستثمرين السياحيين الصينيين بالمغرب وتبادل الخبرة والتجربة.

كما قامت الصين بتقديم هبة بقيمة 20 مليون درهم، مقدمة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بهدف تجهيز المدرسة المغريبة لمهن البناء والأشغال العمومية بمدنية سطات المغربية، وهي تعد أول مدرسة من نوعها في المغرب العربي وإفريقيا وحتى العالم العربي.
وعلى هامش منتدى "الأعمال المغربي الصيني" الذي نظم تحت شعار "آفاق واعدة للشراكة الإستراتيجية المتميزة" عبر المغرب عن اهتمامه بالربط البحري والجوي المباشر مع الصين بهدف تعزيز المبادلات التجارية بينهما.[1]

وفي إطار المنتدى نفسه وقع بنك وفا المغربي والبنك الصيني للتنمية اتفاقية قرض بقيمة 1000 مليون دولار لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية، هدف هذا القرض هو تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية وأيضا الصناعات الصغرى والمتوسطة الإفريقية عملت هذه الهبات والقروض على تعميق العلاقات المغربية الصينية حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2015 مستوى قياسيا بتسجيله لـ 3.69 مليار دولار، بإرتفاع بلغت نسبته 4.8 % مقارنة مع سنة 2014.

ووصل حجم الصادرات الصينية نحو المغرب إلى 3.13 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 29%، فيما استوردت من المملكة 558 مليون دولار من السلع، بزيادة بلغت نسبتها 17%.[2]

وتشكل صادرات الصين نحو المغرب أساسا من منسوجات النسيج والتجهيزات المنزلية والصناعية والشاي، في حين تشكل الأسمدة الفوسفاطية ومنتوجات البحر أهم صادرات المغرب نحو الصين.

أما بالنسبة لتونس، وفي إطار محاولاتها حل أزمة نقص أطباء الإختصاص داخل الجهات، فقد وقع المجلس الوطني لعمادة الأطباء بروتوكول اتفاق يتعلق بإرسال فرق طبية

---

(1)(_____)، « **منتدى الأعمال المغربي-الصيني**». على الموقع:
تاريخ الإطلاع 01-05-2016 على الساعة 16:45
http://ww.maroc.ma/ar/2015

(2) (_____)، « **منتدى الأعمال المغربي-الصيني**».مرجع سابق.

صينية إلى تونس بهدف دعم وتبادل التجارب الطبية بين البلدين، وتغطية النقص الذي يشهده قطاع طب الإختصاص.[1]

ويعتبر العملاق الصيني في نظر التونسيين المنقذ لاقتصاد البلاد خصوصا وأن بكين قد خضت مليارات الدولارات للقيام بإستثمارات في العديد من الدول، وتسعى لفتح أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم، لكن ذلك يبقى رهين الدبلوماسية التونسية، التي لا تزال ضعيفة.

وبلغ حجم الإستثمارات الصينية في تونس حتى نهاية 2014 قرابة 110 مليون دولار، قابلها ارتفاع في عجز المبادلات التجارية بين البلدين إلى حدود 1.5 مليون دولار سنة 2015.[2]

كذا فإن الدول المغاربية تفضل التوجه شرقا نظرا للمساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين للمنطقة، وذلك بهدف التخلص من قيود المشروطية السياسية والإقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] «**إرسال فرق طبية صينية لمساعدة تونس**». على الموقع:

تاريخ الإطلاع 01-05-2016 على الساعة 15:30

http://www.ifm.tm/fr/16552.htm

[2] (_____)،«**دعوات للحكومة الصينية التونسية باللجوء إلى الصين لتحريك الإقتصاد**». من الموقع:

تاريخ الإطلاع 01-05-2016 على الساعة 17:30

http://www.alarab.co-uk/?=71577

خلاصــة الفصل:

بهدف تعظيم مصالحها الإقتصادية عملت الصين على الإحتفاظ بعلاقات مميزة مع شركائها خارج إطارها المعتاد قارة آسيا، خاصة بعد النمو الكبير الذي وصل إليه اقتصادها، مما جعلها توطد علاقاتها مع دول المغرب العربي التي تمتلك سوقا خصبة وواسعة تعد إغراءا كبيرا لها لذلك حافظت على علاقات جيدة معها منذ مؤتمر باندونغ 1955، الذي مثل البداية الحقيقية لإدراك الصين لأهمية المغرب العربي وقد تعددت الأسباب حول إهتمام الصين لأهمية المغرب العربي وقد تعددت الأسباب حول إهتمام الصين بهذه وخاصة في المجال الإقتصادي، ذلك أن صانع القرار الصيني قد اعتمد التركيز على القطاعات الكبرى الدائمة مثل المحروقات، البناء، الأشغال العمومية بالإضافة إلى البعد السياحي المتمثل في الإهتمام الصيني بتونس والمغرب وترقية قطاعاتها السياحية وذلك في إطار تعزيز المكانة العالمية للصين القائمة على تقديم مساعدات وفرص استثمارية للدول المغاربية بدون ربطها بالمشروطية الإقتصادية والسياسية.

الفصـــــل الثـــــالث: الآثار المترتبة عن الدور الاقتصادي للصين في المغرب العربي

تمهيد:

تتوفر منطقة المغرب العربي على مجموعة من المقومات، والتي تجعله يحتل مركزا عالميا متميزا، وهو الموقع الإستراتيجي بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى إمكانياتها الطبيعية والمعدنية والطاقوية والسكانية، مما جعلها في مركز الصراعات الدولية والإقليمية، والتي رسمت مجموعة من المخططات الإستراتيجية للدول الغربية.

هكذا أولت إستراتيجيات القوى العظمى البحر الأبيض المتوسط، أهمية كبيرة لمكانته الهامة ولوضعه الجيوإستراتيجي المتميز، وتأثيره على التجارة والمواصلات العالمية، وهذا الإهتمام غالبا ما كان يعود بالإيجاب تارة على بلدان المغرب العربي وتارة أخرى بالسلب.

المبحث الأول: التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي

أولا: التحدي الأمريكي

لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه مجرد سوق من الأسواق الممكنة، ومجالا قابلا للاستثمار الثقافي الطويل الأمد، وعواصم قابلة للتطويع في القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية، بل تعاملت معه بوصفه موقعا جيوإستراتيجيا حيويا لها، ومن وجهة النظر العسكرية، وفي الحقيقة أن هذه النظرة إلى المغرب العربي، من الزاوية الإستراتيجية العسكرية، هي التي أسست للاهتمام الأمريكي به منذ مطلع الأربعينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة،[1] فامريكا جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الإفريقية بشكل مباشر، وكانت ترتكز في سياستها على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: إحتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبيرالية الخاصة بالديمقراطية.[2]

لقد شهدت السياسة الأمريكية اتجاه المغرب العربي تغيرات كبيرة بعد الحرب الباردة، فتزايد الإهتمام بها، وكثف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها، وذلك لعدة عوامل:

- الإرتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى المحيط الأطلسي، وهو حزام إستراتيجي مرتبط بالمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية: أوروبا، إفريقيا، آسيا.[3]
- ضمان استقرار المنطقة، ومن ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية فيها، ويعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.[4]

فالولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى التعاون مع دول المغرب العربي، وهذا ما يظهر جليا من خلال مبادرة، إيزنستات، وكذلك مبادرات شرق أوسطية 2003، يتم إدماج كل هذه المبادرات فيما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

إن هذه الشراكة الأمريكية-المغاربية المطروحة، ليست مشروعا اقتصاديا فقط، وإنما ترتكز على تشاور وتنسيق سياسيين دائمين، حيث يتلازم البعد الاقتصادي مع البعد

---

(1) عبد الإله بلقزيز، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الإهتمام الإستراتيجي إلى اختراق التكتيكي.الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2004، ص 69.

(2) سالم محمد الزبيدي، **الإتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد**. منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، طرابلس، 2006، ص 72.

(3) إيان ليسر، "دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتها في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية". **إنتقالية واستشفاف**، 2001، ص 8.

(4) مرجع سابق، ص 9.

السياسي، غير أن هذه الشراكة مفتوحة فقط أمام دول المنطقة التي تلتزم بالمعايير الدولية كالمغرب وتونس والجزائر.[1]

التحدي الأوروبي:

ترتبط الدول الأوروبية بعلاقات خاصة ومتميزة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تعتبر مستعمراتها السابقة والذي يظهر جليا من خلال المشاريع والإتفاقيات التي ترتبط بها مع دول المغرب العربي، الشراكة الأورمتوسطية جاءت هذه الشراكة نظرا لما تمثله الدول المغاربية باعتبارها منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الإستراتيجي من جهة، ولسوقها الواسعة من جهة أخرى، بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي، غير أن هذه الأهمية تزايدت بشكل كبير في إطار الإستجابة الأوروبية للتحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، التي أفرزت مجموعة من التحديات على الدول الأوروبية في المنطقة الجنوبية للمتوسط وأهم تلك التحديات تتمثل في المخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب، خاصة التزايد السكاني لدول جنوب المتوسط، وما يتولد عنه من ضغوط الهجرة المتوجهة نحو أوروبا وغيرها من المشاكل العابرة للحدود.[2]

وفي هذا الخصوص يقول مارك بونيفوس: يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، هذا الإقليم يجعلنا أمام حقيقة مهمة، وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديدا لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر، أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الإستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة.[3]

تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي، بوابتها نحو العمق الإستراتيجي الإفريقي، حيث المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الإستعماري، وقد لعب المغرب وموريتانيا دورا هاما للإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا، وقد عمدت فرنسا إلى انتهاج سياسة تهدف إلى:

- الحفاظ على التوازن الإستراتيجي بين الدول المغاربية.
- المحافظة على قنوات التعامل مع الدول المغاربية.
- مراقبة توازن التدفق التجاري، الإقتصادي والديموغرافي.[4]

---

(1) وليد محمود عبد الناصر، "التدويل: التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية". **السياسة الدولية**، العدد 189،القاهرة ،جوان 2012، ص 93.

(2) امرجع سابق، ص 94.

(3) Marc Bonnefous, « **Réffescion sur une politique arabe** ». Revur Defense Nationale, Aout, septembre, 1998, p 47.

(4) Shreber thomas, **jeux de go En Mediterranée orientale**. paris, fondation des Etudes de Défenses Nationales, 1986, p 51.

اتجه المنظور الأوروبي الإستراتيجي مع بداية التسعينات من القرن الماضي إلى تعميق روابطه مع دول المغرب العربي، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف إدراكا منه أن الأمن الأوروبي أصبح يمتد إلى دوائر خارج نطاق القارة الأوروبية.[1]

فقد تقدم التوقيع على إتفاقية التبادل الحر بين تونس والإتحاد الأوروبي في 11 جويلية 1995، وبين المغرب والإتحاد الأوروبي في 26 جانفي 1996، وقد دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000.

وكذلك إنعقاد مؤتمر برشلونة 1995، جاء كتعبير عن وضع أساسي جديد للعلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، يقوم هذا الأساس على مفهوم الشراكة، سواء في المجال الاقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي، ولقد حدد بيان المؤتمر أسس التعاون والشراكة في المحتويات التالية:

- الشراكة السياسية والأمنية.
- الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية.[2]

إلا أن هذه الشراكة لم تحقق الهدف الرئيسي منها الذي يتمثل في إحياء منطقة للرخاء والإستقرار والأمن في البحر المتوسط، والمشاكل التي واجهت الجهود الأوروبية لإحياء مسار برشلونة عالقة مما أثبت صعوبة وضع المسار على سكة انطلاقة جديدة، مما دفع الإتحاد الأوروبي إلى بلورة رؤية جديدة تقدم مصالحه في هذه المنطقة، تتمثل في سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

ويظهر جليا من التطورات لعملية الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي، أن اهتمام الإتحاد الأوروبي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي، يأتي في المقام الأول من اهتمامه بالأمن السياسي، فهو يوظف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق هدف الأمن والإستقرار في دول الجوار.[3]

إن الهدف من وراء هذه الشراكة متعدد، سواء على المستوى الإقتصادي أو على المستوى الإستراتيجي، فهي المستوى الإقتصادي يهدف إلى ضمان تدفق الموارد الخام من دول جنوب حوض المتوسط، وكذلك ضمان أسواق هذه الدول لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية، أما على المستوى الإستراتيجي، فإن الدول الأوروبية تهدف إلى

---

(1) محمد أبو العينين، "العلاقات الأوروبية –الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"**.السياسة الدولية**، العدد 14،القاهرة أفريل 2000، ص 14.

(2) شريط عابد، "الإندماج الإقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي"**. السياسة الدولية**، العدد 153،القاهرة ،جويلية 2003، ص 287.

(3) محمد أبو العينين،**"**العلاقات الاوروبية -الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة،" ص ص 22- 23.

المحافظة على مستعمراتها التقليدية، خاصة من طرف فرنسا التي تسعى دائما إلى فرض وجودها.[1]

فمنطقة المغرب العربي بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، تعتبر سوقا لعدد من المنتجات الأوروبية، كما أن دول الإتحاد الأوروبي أنشأت في منطقة المغرب العربي عددا من الصناعات الخفيفة مثل صناعة الأسمدة، وصناعة الإسمنت، والصناعات النفطية، فضلا عن ذلك، فإن المنطقة المغاربية تعتبر مصدرا وسوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها أوروبا.[2]

يشكل المغرب العربي منطقة ذات أهمية بالنسبة إلى دول العالم الإتحاد الأوروبي، وتضح من خلال:

- أهمية السوق المغاربي كسوق ينمو أمام الصادرات الأوروبية، تكمن في مجال المشروعات التنموية التي توفر فرصا إستثمارية للطرف الأوروبي، فهناك العديد من المشروعات المغاربية تم تنفيذها من طرف شركات أوروبية، مثل مشروع أنابيب نقل الغاز المغاربي، بالإضافة إلى أن تحسين القدرة الشرائية في المغرب العربي يسهم في إنعاش برنامج صادرات دول الإتحاد الأوروبي.
- إن الصادرات المغاربية من النفط الخام، تلعب دورا مميزا في إمداد الإقتصاد الأوروبي بالطاقة.[3]

ثالثا: التحدي الصيني

دفع النمو الإقتصادي السريع للصين للإعتماد على الإقتصاد العالمي للحصول على مجموعة من المواد الخام، وخاصة النفط، حتى عام 1993، كانت الصين مكتفية ذاتيا من تلبية احتياجاتها من الطاقة، بعد عقد من الزمان ثاني أكبر مستهلك في العالم للنفط، بواردات يومية تقارب 5 ملايين برميل، وهو ما يمثل أكثر من 50 بالمئة من إستهلاكها اليومي في عام 2010، ذكر تقرير وكالة الطاقة الدولية أن الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح مستهلك رقم واحد في العالم، وقالت نشرة التوقعات الطاقة في العالم 2012، أن الصين ستمثل وحدها أكثر من 30 في المائة من إجمالي النمو في الطلب على الطاقة العالمية بحلول 2035.[4]

وتماشيا مع هذه المعطيات أصبحت الصين تعتمد إستراتيجية جديدة تمثلت في "تنويع مصادر النفط" مع إعطاء إفريقيا أولوية جيويولوتيكية في هذه الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة يتم في إطار إستراتيجية كبرى وهي إستراتيجية "المساعدات

---

(1) أحمد طه محمد، "الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وإفريقيا". **السياسة الدولية**، العدد 141،القاهرة ،جويلية 2000، ص 168.

(2) علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 124.

(3) مرجع سابق، ص 125.

(4) نجلاء محمد مرعي، "الثروة النفطية ..والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في افريقيا"**.التقرير الاستراتيجي السابع**،القاهرة،(د س ن)، ص 421.

مقابل النفط" فموجة الصراع ضد القوى الإستعمارية، والرغبة في التحرر التي بدأت في خمسينات القرن الماضي، تعتبر الركيزة الأساسية التي إنطلقت منها العلاقات الصينية-الإفريقية، فالصين في هذه المرحلة كانت تركز على الإيديولوجيا الإشتراكية في علاقاتها.[1]

في هذه المرحلة تحكمت في العلاقات الصينية المغاربية اعتبارات إيديولوجية، إلا أنه بعد الحرب الباردة تحولت السياسة الصينية اتجاه المغرب العربي من الدعم القوي للإتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والإستثمارات.

ففي السنوات الأخيرة دخلت الصين نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم، ذلك أن خمس ناتجها الوطني الخام يأتي من المبيعات إلى الخارج، أي ما يعادل 80 مليار دولار[2]، وتماشيا مع هذه المعطيات أصبحت الصين تنظر إلى المغرب العربي باعتباره خزانا مهما للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية، خاصة النفط بالإضافة إلى اعتباره سوقا إستهلاكية مهمة لتسويق منتجاتها الصناعية، ولهذا أصبحت الصين تتبنى نمط جديد من أنماط تفعيل علاقاتها مع دول المغرب العربي من خلال المؤتمرات، والمنتديات كأسلوب للتعاون وهذا ما يتبين من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تم تأسيسه سنة 2000م.[3]

وفي إطار تنويع بحثها عن الموارد الأولية، عملت الصين منذ عام 2000 على تنويع مصادر إستيرادها للطاقة، ولاسيما أن الصين تشتري ما يعادل ثلث إحتياجاتها النفطية من الخارج، ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50 بالمئة عام 2020.[4] وتستورد الصين أكثر من 25 بالمئة من حاجياتها النفطية من القارة السمراء ومن أبرز الدول التي تستورد منها: الجزائر، أنغولا، والتشاد، والسودان.[5]

---

[1] Adama Eraye, « la chine en Afrique inquiète l'occident ». **New Africain**, n °3, 2008, p p 8-9.

[2] غسان الغزالي، "التحولات الصينية بعد الحرب الباردة". **شؤون عربية**، العدد 35، 1999، ص 7.

[3] طارق عادل الشيخ، "الصين وتحدي سياستها الإفريقية". **السياسة الدولية**، العدد 156،القاهرة، أفريل 2004، ص 154.

[4] مروان قبلان، "دبلوماسية الصين النفطية". **دراسات إستراتيجية**، العددان 19-20، ربيع-صيف 2006، ص 206.

[5] خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي، بؤرة جديدة للتنافس الدولي".**السياسة الدولية**، العدد 164،القاهرة،أفريل 2006، ص 89.

المبحث الثاني: تداعيات الدور الإقتصادي الصيني على المغرب العربي

أولا: إيجابيات الدور الإقتصادي الصيني على المغرب العربي

- عملت الصين على تطوير الصناعة والتكنولوجيا في المغرب العربي، بما يحقق اقتصادا صناعيا متناميا، ويطور إستخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية.
- الإستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الإقتصادية، ومعالجة مشكلتي الفقر، والبطالة في المغرب العربي.
- الإستفادة من القدرات والخبرات العسكرية للمغرب العربي، وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري.[1]
- تطوير التعاون المغاربي-الصيني لبلورة موقف حضاري لسياسة حكيمة في التعاون مع ظاهرة الإرهاب الدولي، تستند إلى شرعية المقاومة ضد الإحتلال العسكري، بكافة الوسائل، ومحاربة أعمال الإرهاب المنظم ضد الأبرياء والمدنيين دون تمييز مهما كان مصدرها، ووضع إستراتيجية مشتركة لإقرار هذه التوجهات في الأمم المتحدة، حيث أصبحت قضية الإرهاب الدولي القضية المحورية على أجندة السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]
- التعاون الإقتصادي على صعيد فتح الأسواق في المغرب العربي، وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادل مع الصين.
- فتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والمغرب العربي، وتحقيق الإسهام المشترك لمنع إندلاع ما يسمى بصراع الحضارات.[3]

1- بالنسبة للجزائر:

في الجزائر، فتسعى الصين اليوم إلى كسر صفة الزبون الهامشي للبترول الجزائري، ويمكننا أن نشير إلى استثمارات الشراكة الصينية العملاقة (CNPC)، التي أقدمت على بناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض "سباغ" ثم إستطاعت شركتي (Sinopec) و(CNPC) سنة 2004 أن تظفر بحقوق البحث والإستغلال في حوض "وادميا".

---

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، "الموقف العربي من القضايا الصينية".**السياسة الدولية**، العدد 145،القاهرة،جوان 2001، ص 35.

(2) مرجع سابق،ص40.

(3) محمد السيد سليم، "نحو بناء منتدى عربي-صيني". **الصين اليوم**، العدد 4، 2003، ص12.

كما أن الشركة الجزائرية "نافتال" بتعاون مع شركة (SOREL) "CHINE" بادرت إلى تكوين شركة مختلطة في جانفي 2006، تحت إسم "NAFTACHINE" مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة للكيروزين ووقود الطائرات والبنزين.[1]

كما أن الصين لم تدخل إلى الساحة الدولية بوجه عام، وتحصل على مقعدها الدائم بمجلس الأمن، على وجه الخصوص، إلا عن طريق تصويت دول العالم النامي بشكل عام، وللجزائر التي لعبت دورا في قبول عضوية الصين الشعبية بمنظمة الأمم المتحدة، عام 1971 بدلا من تايوان[2] ، كما ترتبط الصين بعلاقات ودية مميزة بالجزائري، من خلال التعاملات التجارية وكذلك الزيارات الرسمية للبلدين.

تشهد العلاقات الصينية-الجزائرية تطورا ملموسا يشمل إقامة مناطق سكنية وتجهيز البنية التحتية بالطرق والكهرباء وشبكات الإتصال، إلى إضافة إلى مشاريع تشمل صناعات نسيجية ومنزلية، وتعول الجزائر على تعزيز التعاون مع الشركات الصينية، التي تعزز حضورها العالمي على هذا الصعيد، الأمر الذي يعكس ازدياد حجم التبادل التجاري بين البلدين، إلى أكثر من خمسة أمثاله، بين عامي 2004 و2011، حسب مركز دراسات جامعة بكين للتجارة والإقتصاد الدولي. [3]

صنفت الصين في المركز الأول كأهم مصدر للجزائر، في الشهور التسعة الأولى من عام 2015، بحسب تقرير صادر عن المركز الجزائري للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائري لشهر أكتوبر 2015، وذكر التقرير أن الصين صدرت للجزائر ما قيمته 6.42 مليار دولار أمريكي من السلع، وهو ما يجعلها أول مصدر للجزائر منذ 2013.

وأيضا صنفت الصين لأول مرة في المركز الأول في العام 2013، بعلاقات تجارية خارج قطاع المحروقات فاقت 8 مليارات دولار.

وإكتملت دائرة التعاون بين الجزائر والصين وتتويجها بإعلان البلدين في فيفري 2014 الإرتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى شراكة إستراتيجية شاملة، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 20 ديسمبر 1958، وتستحوذ الشركات الصينية العاملة في الجزائر على إستثمارات فاقت 20 مليار دولار، تشمل البنية التحتية والمنشآت الكبيرة.[4]

---

(1) المعهد العسكري للتوثيق والتقييم والدراسات المستقبلية، "الموارد في الجزائر". "رهانات إستراتيجية**". الجيش**، ديسمبر 1997، ص 124.

(2) طارق عادل الشيخ، "الصين وتجديد سياستها الإفريقية**". السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، أفريل 2004، ص 153.

(3)(_____) ،«**الصين تنهار ...والجزائر في خطر**». عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/14 على الساعة: 11:30
http://akhbarousbow.com /s.php ?=2015

(4) (_____)،«**الصين مستعدة لمرافقة الجزائر في تنويع إقتصادها**». عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/16 على الساعة: 12:00
http://www.aps.dz/or/economie/24838

كما عبر سفير الصين بالجزائر "يانغ غيونغيو" على إستعداد بلاده لمرافقة الجزائر في مسار تنويع اقتصادها وتبادل خبراتها الناجحة في مجال التصنيع.

ووقعت الجزائر والصين في أفريل 2015 خلال زيارة رسمية للوزير الأول عبد المالك سلال إلى الصين حوالي 20 إتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم في مجالات مناجم الحديد، والتجهيزات الكهرومنزلية، والفنادق والميكانيك، والفلاحة وتصنيع الإسمنت والنقل البحري.[1]

وخلال ندوة صحفية، أوضح غيونغيو أن الشراكة الجزائرية-الصينية التي إرتقت إلى مصف شراكة إستراتيجية كاملة، إضافة إلى علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين مدعوة إلى التطور أكثر فأكثر، وإلى الإنفتاح على آفاق أخرى"، وهذا بدور الجزائر الإقليمي والدولي في حل النزاعات قائلا: بأن الصين تولي أهمية خاصة للدور المحوري الذي تلعبه الجزائر، من خلال إحلال السلم والأمن في المنطقة.

وأضاف يانغ غيونغيو، أن الصين تؤيد النظرة القائلة بأن الإرهاب ظاهرة دولية، وهي عازمة على تقوية تعاونها مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، ومن الضروري أن نستلهم من تجربتها، وأن نعمل على دعمها بالوسائل والتكنولوجيا من أجل محاربة الظاهرة الإرهابية.[2]

4-بالنسبة للمغرب:

يعد المغرب الشريك الثاني للصين، في سنة 2013 بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين مستوى قياسيا بـ 3.69 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 4.8 في المائة بالسنة التي قبلها، وقد صدرت الصين إلى المغرب ما قيمته 3.13 مليار دولار.

وتتمثل الصادرات الصينية إلى المغرب أساسا في منتوجات النسيج والتجهيزات المنزلية والصناعية والشاي، فيما يمثل الفوسفاط والمنتوجات البحرية أهم المنتوجات المغربية المصدرة إلى الصين.[3]

---

(1) وكالة أنباء شنخوا،« **الصين تصنف كأول مصدر للجزائر الشهور الـ 9 الأول من 2015».** عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/16 على الساعة 12:15
http://arabi.news.cn/2015-10/23/c-134741236.html

(2) (_____)،«**سفير الصين في الجزائر».** عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/06/24 على الساعة 14:12
http://www.radioalgerie.dz/news/aticle/html

(3) (_____)،«**المغرب-الصين: علاقات إقتصادية تعد بمستقبل زاهر»**«». عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/20 على الساعة: 22:00
Htttp://www.maroc.ma/or/content

كما خطا المغرب خطورة نوعية كبيرة، لتعزيز ثورته الاقتصادية الشاملة، بإبرام عشرات الإتفاقيات الإستراتيجية مع الصين خلال منتدى الأعمال المغربي الصيني، تتعلق بتعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية.

وقع المغرب والصين، في 28 نوفمبر 2014 30 إتفاقية للتعاون المشترك، على هامش أشغال منتدى الأعمال المغربي الصيني، المنعقد في بكين تحت شعار "آفاق واعدة للشراكة الإستراتيجية المتميزة"، بمشاركة أكثر من 550 من رجال ونساء الأعمال من البلدين.

وتعطي الإتفاقيات آفاق التعاون في قطاعات اقتصادية مختلفة، مثل الطاقة والمعادن والسياحة والقطاع المالي والمصرف، وصناعة السيارات وتطوير البنية التحتية.[1]

إفتتحت الرباط يوم 22 أفريل 2016، أعمال الدورة الأولى لمنتدى الصداقة المغربية الصينية، تحت شعار "طريق الحرير يزهر بربيع المغرب"، وقال وزير الاتصال المغربي الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، في كلمة بالمناسبة إن هذا المنتدى الأول من نوعه يعكس الإرادة السياسية لقائدي البلدين وعلى العلاقات التاريخية والإرث الحضاري".

وقد شهدت الجلسة الإفتتاحية للمنتدى، الإعلان عن إفتتاح شعبة اللغة والآداب الصينية بكلية الآداب عن الشق (الدار البيضاء)، والإعلان عن تأسيس مرصد طريق الحرير للدراسات المغربية الصينية، هو تجسيد لتوجهات المملكة وجمهورية الصين، الرامية إلى الإنفتاح.

وتتضمن أشغال المنتدى الذي ينظم بشراكة مع جامعة الحسن الثاني –كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بمدينتي الرباط والدار البيضاء، ومعهم كونفشيوس، تنظيم ورشات عمل خاصة بممثلي الجهات والمدن المغربية والصينية المشتركة.[2]

3- بالنسبة لتونس:

بعد الأحداث التي مرت بها تونس، وبعد 2011 تسعى الصين التأسيس لمرحة جديدة في العلاقات الثنائية، عنوانها الأبرز إقامة شراكة إستراتيجية ذات بعد سياسي، وإقتصادي وتجاري وثقافي وسياحي وعلمي.

بلغ حجم المعاملات التجارية بين تونس والصين عام 2014 قرابة 1.5 مليار دولار، منها 1.23 مليار دولار واردات تونسية من هذا البلد، في حين لم تتجاوز قيمة

---

[1] (_____)،**«المغرب والصين في نقلة نوعية في العلاقات الإقتصادية»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/20 على الساعة 22:20
http://www.alarab.com.uk/m/?id=39198

[2] (_____)،**«إفتتاح أعمال منتدى للصداقة المغربية-الصينية في الرباط»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/20 على الساعة: 22:15
http://arabic.news.cn/2016/22/c-135304506.html

الصادرات إلى الصين 212 مليون دولار، وفق البيانات التي أكدها "لي تشو" الملحق السياسي للسفارة الصينية في تونس.[1]

4-بالنسبة لليبيا:

كانت صادرات ليبيا إلى الصين تبلغ 1.4 مليار دولار خلال عام 2007، ثم ارتفعت إلى 5.8 دولار عام 2010.

وفيما يختص بالواردات من الصين فإنها إرتفعت من 950 مليون دولار عام 2007 إلى 2.6 مليار في عام 2010، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 8.4 مليارات دولار في عام 2012، وتستورد ليبيا من الصين الأدوات الميكانيكية والمنزلية والملابس، والأحذية، والسيارات المستعملة، بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية مثل الثوم، في حين تستورد الصين خام النفط من ليبيا، وحسب إحصائيات رسمية، يبلغ حجم الإستثمارات الصينية في ليبيا نحو 25 مليار دولار، معظمها في مجال الإستثمار الحضاري، وبعضها توقف نشاطها سبب الظروف الأمنية في شرق البلاد.[2]

5- بالنسبة لموريتانيا:

ساهمت الصين في مساعدة موريتانيا، من خلال مساعدتها في إنجاز أكبر المشاريع التنموية للدولة، أهمها: الميناء البحري الوحيد الذي تطل من خلاله على العالم، وكذلك عدد من المستشفيات الكبيرة، ومباني عدد من الوزارات، بما فيها الوزارة الأولى، ووزارة الخارجية، والقصر الرئاسي وقصر المؤتمرات، وكلها تمثل اليوم أهم معالم البنية التحتية للدولة الموريتانية، وقد توج هذا التعاون بإتفاقيات عديدة، وإستثمارات مباشرة، وبتطور كبير للتجارة البينية، حتى غدا حجم التبادل بين موريتانيا والصين يمثل 28.24 % من حجم التبادل التجاري.

توسع التبادل التجاري بين موريتانيا والصين، بحيث غدت السوق الصينية مصدرا رئيسيا للسوق الموريتانية، في المستوردات الإستهلاكية المختلفة، وحتى التجهيزات والمعدات، كما تعتبر موريتانيا مصدرا رئيسيا للأسماك والحديد للصين، وقد بلغت الصادرات الموريتانية للصين 225.284 مليون أوقية سنة 2012، في حين وصلت

---

(1) (_____)،**«السلع الصينية تنافس أوروبا على أسواق تونس»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم 2016/04/21 على الساعة 22:30
http://www.alarab.co.uk/economy/2015

(2) أحمد الخميسي،**« السلع الصينية المهربة تغزو ليبيا»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/21 على الساعة 22:35
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/09/02

الواردات الموريتانية من الصين في نفس السنة إلى 936.074 مليون أوقية، وهو رقم كبير في مجموع الواردات الموريتانية.[1]

كما وقعت الحكومة الموريتانية في 14 سبتمبر 2015 مع جمهورية الصين الشعبية، ست إتفاقيات للتعاون، تشمل مختلف مناحي التعاون بين البلدين الصديقين، وشملت هذه الإتفاقيات الإعفاء من التأشيرة لحاملي جواز السفر الدبلوماسي وجوازات الخدمة، إضافة إلى التعاون في المجال الفني والإقتصادي، كما ستمنح الصين موريتانيا بموجب الإتفاقيات، كميات من الأدوية الخاصة لمكافحة الملاريا، فضلا عن إرسال المزيد من البعثات الطبية الصينية.

كما وقعت الحكومتان تحت إشراف الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز ونظيره الصيني شي جين بنيج في بيكن محضر إجتماعي اللجنة الموريتانية الصينية المشتركة للصيد البحري.[2]

ثانيا: سلبيات الدور الإقتصادي الصيني على المغرب العربي

1- بالنسبة للجزائر:

الصين تستورد النفط من الجزائر بمعدل يومي يصل إلى 3 ملايين طن يوميا، وهذا ما يشكل خطر على الإقتصاد الجزائري، إذا ما انهارت الأسهم الصينية، علما بأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإستهلاك الصيني للنفط، حيث تمثل الصادرات الجزائرية إلى الصين 2.89 في المائة، وتقتصر على النفط والغاز ومشتقات البترول.

كما أعلنت إحصاءات مصالح الجمارك الجزائرية، التي تشير إلى بلوغ قيمة الصادرات الصينية إلى الجزائر عام 2014 ما قيمته 8.197 مليار دولار، مقابل واردات صينية لا تتعدى 1.817 مليار دولار، وهو ما يعني تسجل عجز في ميزان التعاملات التجارية لغير صالح الجزائر يقدر بـ 6.380 مليار دولار، وهو من أعلى مستويات العجز الذي تسجله الجزائر في تعاملاتها الخارجية، وتمثل الواردات الجزائرية من الصين 14.05 في المائة من مجموع ما تستورده الجزائر.

من جهة أخرى تستورد الجزائر من الصين الألبسة والأدوات المنزلية والأحذية والحقائب، وآلاف السلع الإستهلاكية التي غزت الأسواق المحلية، كونها تناسب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

---

[1] صبحي ولد ودادي، **«التعاون الإقتصادي بين موريتانيا والصين: الواقع والتحديات»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/22على الساعة: 09:00
http://www.alakhabar.info/opin/6486-2014-10-27-11-52-39.html

[2] (_____)،**«توقيع ست إتفاقيات للتعاون بين موريتانيا والصين».**عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/22 على الساعة: 9:15
http://www.saharamedias.net/a-27506.html

فالمنتوج الصيني يهيمن على السوق الجزائرية بنسب تتراوح بين 35 إلى 50 بالمائة وهذا يعود بالسوء على المنتوج المحلي، التي أدت إلى إختفاء كثير من الصناعات التقليدية والحرفية لاسيما في قطاع النسيج والمنتجات الجلدية.[1]

فقد تربعت المنتجات الصينية على السوق الجزائرية، فلا يخلو أي محل أو سوق من بضائع مستوردة من الصين، رغم الخطورة التي تشوب تلك المنتجات، وهو الأمر الذي أكده الكثير من المختصين، الذي أثبتوا خطورة تسويق واستيراد المنتجات الصينية لما فيها من خطورة على صحة الإنسان.[2]

في 17 جانفي 2009، مصالح الجمارك على مستوى ميناء وهران، تحجز كمية هائلة من الألبسة والأحذية المصنوعة من جلود الحمير، والمسببة لمرض "الإكزيما" الخطيرة، حيث كشف المصدر أن أزيد من 20 قنطار من هذه الملابس والأحذية قد تم العثور عليها بداخل حاوية قادمة من الصين أثناء عملية مراقبة روتينية للحاويات على مستوى الميناء.[3]

كما بدأ البعض في الجزائر، يحمل العمالية الصينية مسؤولية تفاقم مشكل البطالة في البلاد، لأنه يوجد في الجزائر أكثر من خمسين عامل صيني.[4] الذين أصبحوا يزاحمون العمال الجزائريين في أبسط الأعمال الحرفية، وهذا ما فرض على الحكومة الجزائرية إتخاذ إجراءات جديدة لضبطها، ومن بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية التي تشرف على مشروعات ضخمة في قطاع البناء، ومنها ضبط أنشطة العمال الصينيين، ومنعهم من العمل خارج الإطار الذي جاءوا من أجله.[5]

2- بالنسبة للمغرب:

غزت المنتجات الصينية العالم بأسره بسبب أسعارها المنخفضة، والمغرب كباق دول العالم التي تواجه أسواقها سيلا هائلا من السلع الصينية.

ليست سوق الآلات المنزلية وحدها تشهد هيمنة المنتجات الصينية، فالمد الصيني وصل إلى أجهزة التلفزيون والآلات الصناعية والسيارات والشاي والنسيج وغيرها من المنتجات.

---

(1) (_____)، **«الصين تنهار ... والجزائر في خطر»**. نفس المرجع السابق.

(2) (_____)، **«السلع الصينية الرديئة الأكثر طلبا من طرف المستوردين الجزائريين»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم : 2016/04/15 على الساعة: 11:50
http://www.jazairess.com/elayem/103580

(3) (_____)، **«الألبسة الصينية تغزو الأسواق الجزائرية بعيدا عن أعين الرقابة»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم 2016/04/15 على الساعة: 12:00
http://www.ehmakam.com/?p=17704

(4) يونس آيت ياسين، **« العمالة الصينية والبطالة في الجزائر»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/15 على الساعة: 11:35
http://www.dw.com/ar/a-5798831

(5) رضا محمد هلال، **"الوجود الإقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات". السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، جانفي 2006، ص 141.

وفي هذا السياق يرى أستاذ الإقتصاد عبد السلام أديب أن حجم افتراق السلع الصينية يتراوح ما بين 20 و30 في المائة، ويوضح عبد السلام أديب أن منظمة التجارة العالمية تعطي الصين حق التواجد في الأسواق والمغرب لا يمكنه منهما.[1]

تتجه الحكومة إلى خوض حرب بلا هوادة على ظاهرة إغراق السوق الوطنية، بمنتوجات أقل ثمنا وجودة خاصة المنتوجات الصينية، لضمان تنافسية شريفة بين المنتجات الإستهلاكية، سواء المغربية أو الأجنبية المستورة، خاصة من قبل الدول التي وقعت معها المغرب، سواء في إطار التبادل الحر أو الشراكة، وعلى هذا الأساس صادق المجلس الحكومي في 20 ديسمبر 2012 على مرسوم لتطبيق القانون المتعلق بتدابير الحماية التجارية، تقدم بها وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، ويتيح إمكانية تفعيل آليات من شأنها الحد من التزايد المكثف للواردات، التي قد تؤثر بالسلب في القطاعات الإنتاجية التي تنتج منتوجات تقابل تلك المستوردة.[2]

أمام الإرتفاع أسعار الأسماك والمنتجات البحرية، زاد إقبال المستهلك المغربي على أسماك ومنتجات بحرية شرق آسيا خاصة من الصين، والذي تبين بعد التحقيقات، أن بعض تلك المنتجات تصطاده من المنطقة البحرية المعروفة باسم 61، التي صنفت من طرف منظقة الأغذية والزراعة "القاو" من أخطر المناطق، على اعتبار أنها محاطة بالعديد من المفاعلات النووية، مما يجعل منها أكثر المناطق البحرية الملوثة إشعاعيا في العالم.[3]

3- بالنسبة لتونس:

تمثل مدينة قصر هلال والتي تنتمي إداريا لولاية المنسيتر أهم مركز تجاري في البلاد التونسية، والتي تضم عدد من المؤسسات التجارية والصناعية في مجال النسيج والملابس، لتدخل عصابات الطرابلسية، وتغرق السوق بالمنتوجات الصينية المقلدة والتي يتم إدخالها بأسعار منخفضة، لتنتشر في الأسواق بأسعار تنافسية، أضرت بالمنتوج الوطني، حتى بلغ الأمر لأن أغلق البعض مصنعا للجوارب كان يضم عشرات الآلات ويشغل عددا كبيرا من العمال.[4]

---

[1] سارة زروال،**« صنع في الصين : يغزو جميع البيوت المغربية »**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم 2016/04/26 على الساعة 13:20
http://www.dw.com/larla-6032068

[2] (_____)،**«الحكومة تعلن الحرب على السلع الصينية لحماية المنتوج الوطني»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/26 على الساعة 13:30
http://www.maghress.com/akhbarona/32126

[3] إسماعيل روحي، **«هل يعلم المغاربة أنهم يتناولون أسماك صينية ملوثة؟»**. عن موقع:
تم الإطلاع عليه يوم: 2016/04/26 على الساعة11:15
http://www.maghress.com/almarrar/212176.

[4] صالح السويسي، **«عصابات الطرابلسية أضرت بالمنتوج الوطني وتسببت في غلق مصنع للجوارب»**. عن موقع:
تم الاطلاع عليه يوم2016/04/15 على الساعة 12:50
http://www.essahafa.info.tn/indesc.php?id

4- بالنسبة لليبيا:

ذكرت تقارير لوزارة الإقتصاد التابعة لحكومة الإنقاد الوطني في العاصمة طرابلس أن هناك غزو للسلع الصينية في السوق المحلي تدخل معظمها بطرق غير شرعية، وأوضحت التقارير التي حصلت "العربي الجديد" على نسخة منها، أن منتجات صينية زراعية وغذائية ودوائية، ممنوع إستيرادها، ملأت الأسواق الفترة الأخيرة، في ظل ضعف الأجهزة الرقابية، وتفاقم الإضطرابات الأمنية، ورغم غزو السلع الصينية المهربة للأسواق، إلا أن حسب الإحصائيات الرسمية انخفض حجم التبادل التجاري بين ليبيا والصين، إلى نصف مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2015.[1]

5- بالنسبة لموريتانيا:

إن التحدي الذي تطرحه السلع الصينية، هو سعيها إلى تحقيق المنافسة العالية لمنتوجاتها، وفتح أسواق موريتانيا أمام منتجاتها، من خلال تطوير سلعا المصدرة، وتحقيق ميزات تنافسية لهذه السلع التي أصبحت سمعتها في السوق سيئة، كذلك تعزيز الإستثمارات الصينية في موريتانيا، وتطوير هذه الإستثمارات بحيث تتعدى مستوى المقاولات الصغيرة والتي قد تشكل سببا للإحتكاك، ومنافسة العمالة المحلية، إلى مستوى الإستثمارات الكبيرة التي تحرك النشاط الإقتصادي.[2]

[1] أحمد الخميسي،"السلع الصينية المهربة تغزو ليبيا"،مرجع سابق.
[2] صبحي ولد ودادي،"التعاون الاقتصادي بين موريتانيا والصين:الواقع والتحديات"،مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

في الأخير نخلص إلى القول بأن الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي، تجعله دائما محل للتنافس بين القوى الكبرى التي تسعى إلى توسيع نفوذها عبر مناطق العالم، أو هذا ما شهده منقطة المغرب العربي من خلال التنافس الأوروبي الأمريكي والصيني، فالصين على الرغم من العلاقات الودية والمتميزة التي ترتبط بها مع دول المغرب العربي، إلا أن دورها لا يخلو من جانب سلبي كان له التأثير البالغ على دول المغرب العربي.

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

شملت الدراسة: الصين والدور الاقتصادي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة جوانب قوة الاقتصاد الصيني والمكانة الجديدة لدول المغرب العربي في السياسة الاقتصادية الصينية، هذه المكانة التي ولدت تنافس قوي مع القوى التقليدية حول موارد المنطقة.

فالبحث كان هدفه التطرق إلى السياسة الاقتصادية الصينية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة وأهم الأسباب التي أدت بالعملاق الصيني لأن يهتم بالمنطقة وينظر إليها نظرة أخرى، وكذا مختلف الآليات التي اتبعتها الصين من أجل تفعيل دورها وتثبيت مكانتها لأجل البقاء في دائرة أكبر المستفيدين من الاستثمارات والموارد المغاربية.

ومن خلال دراستنا للدور الاقتصادي للصين في المغرب العربي لاحظنا:

- أنه بعد الحرب الباردة تطور اهتمام الصين بالمنطقة حيث تعد هذه الفترة فترة الطفرة الاقتصادية التي تمكنها من استيعاب قوتها الإنتاجية وكثافة استثماراتها.
- تعتبر الصين دول المغرب العربي أرضية ملائمة لدعم إنتاجها خاصة البترول والغاز وذلك رغبة منها في تنويع وتأمين خطوط إمدادها بالطاقة.
- تنشط الصين عبر دبلوماسيتها الخارجية لاحتواء الدول المغاربية وذلك في إطار ثنائي صيني-مغاربي وذلك عبر مجموعة من المنتديات واللقاءات والزيارات.
- بعد الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق المحلية ومحاولة إغراقها بالمنتوجات الملائمة للتغلغل الصيني الاقتصادي في المنطقة.
- تستخدم الصين البلدان المغاربية كقواعد مستقبلة للتصدير، وفي نفس الوقت يدرك صانع القرار الصيني بأن الوجود الاقتصادي لدولته في المغرب العربي فرصة لولوج الأسواق الأوروبية والأمريكية.
- تنامي وجود القوة العاملة الصينية خاصة في الجزائر في ورشات البناء الكبرى (السكنات-السدود-الطرق) التي تديرها شركات صينية قد يزيد قلق المواطن المحلي من انتشار البطالة، وتمثل الصين في هذا المجال وبعض المجالات الإنتاجية خاصة النسيج والملابس الجاهزة منافسا مقلقا خاصة بالنسبة للمغرب وتونس، مما يولد الشكوك في سلامة وجودة نوعية السلع الصينية الموجهة للدول المغاربية خاصة الجلود والمنسوجات إلى جانب التحدي الذي تمثله الأسعار لكل منافس خارجي مما يسهل رواجها في الأسواق المغاربية.
- يتم تفسير الصعود الاقتصادي الصيني ضمن المقاربة الليبرالية وذلك بحكم أهدافها العالمية والتي تتمثل في: غزو الأسواق، تقوية العملة التداولية، كسر الإحتكار الغربي، تقديم المساعدات المالية للدول الجاذبة للاستثمار،الاعتماد على المنتجات الصينية، الاعتماد على الأموال وسيولتها لإسراع بالظفر بأي مشروع استثماري خارجي.

من خلال هذه الملاحظات التي تم تقديمها، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات المقدمة لدول المغرب العربي لكي تتمكن من التعايش مع هذا الدور المتنامي للصين في المنطقة وذلك مع الحفاظ بهويتها الاقتصادية.

- وجود قطاعات إنتاجية خاصة بالدول المغاربية.
- الاعتماد على التكنولوجيا لرفع جودة منتجاتها وقدرتها على المنافسة.
- وضع الحد لأي نية لاستغلال خارجي لثروات المنطقة من المستثمرين الأجانب.
- إعادة النظر في السياسة المغاربية من خلال إحياء التكامل المغاربي نظرا لامتلاكها عوامل الإتحاد.
- الاستفادة من التجربة الصينية في النمو من أجل الانطلاق باقتصادها.

الملاحق

الصين
روسيا
كازاخستان
منغوليا
امور
داكينغ
تشيتشيهار
جكسي
هاربين
جيلين
تشانغ تشون
فوشن
شينيانغ
انشان
بكين
كانغشان
شيتشياتشوانغ
دليان
تيانجين
زيبو
جينان
تايوان
البحر
الاصفر
هونان
نانشينغ
شنغهاي
هانغتشو
ووهان
نانتشانغ
تشانغ شا
يشون
فوتشو
كوانغ تشو
شانتو
ماكاو
هونغ كونغ
جنوب بحر الصين
هينان
فيتنام
فيليبين
تايلاند
بورما
الهند
نيبال
بوتان
بنغلادش
خليج بنغال
اورمغي
كاشي
طاجكستان
قرغيزيا
لهاسا
تشينغ تو
تشونغ تشينغ
غيانغ
كونمينغ
ليوتشو
كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية
سيول
اليابان
المحيط الهادي
شرق بحر الصين
80
90
100
110
120
130
50
40
30
20
1000 كم
1000 ميل

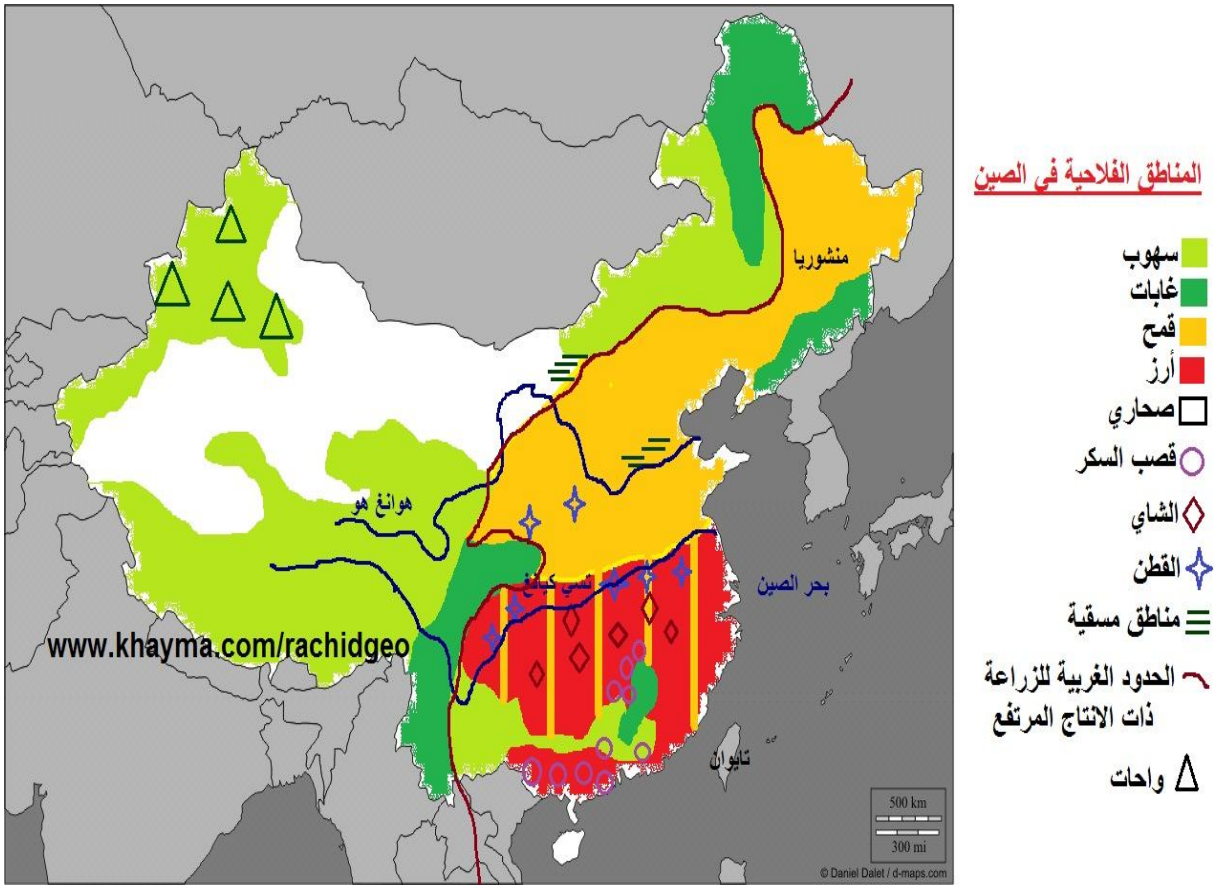
المناطق الفلاحية في الصين
سهوب
غابات
قمح
أرز
صحاري
قصب السكر
الشاي
القطن
مناطق مسقية
الحدود الغربية للزراعة ذات الانتاج المرتفع
واحات
منشوريا
هوانغ هو
سي كيانغ
بحر الصين
تايوان
www.khayma.com/rachidgeo
500 km
300 mi
© Daniel Dalet / d-maps.com

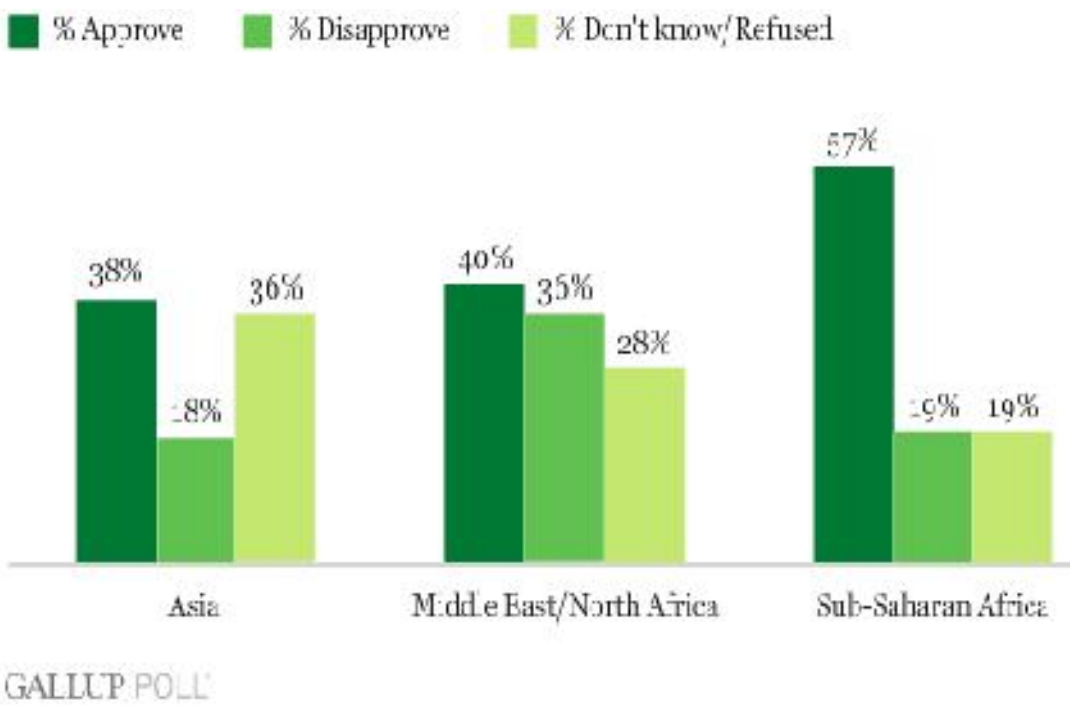
% Approve
% Disapprove
% Don't know/Refused
38%
28%
36%
40%
35%
28%
57%
19%
19%
Asia
Middle East/North Africa
Sub-Saharan Africa
GALLUP POLL

*Picture 2: Level of acceptance of China by geographical areas*تونس 90 696 30

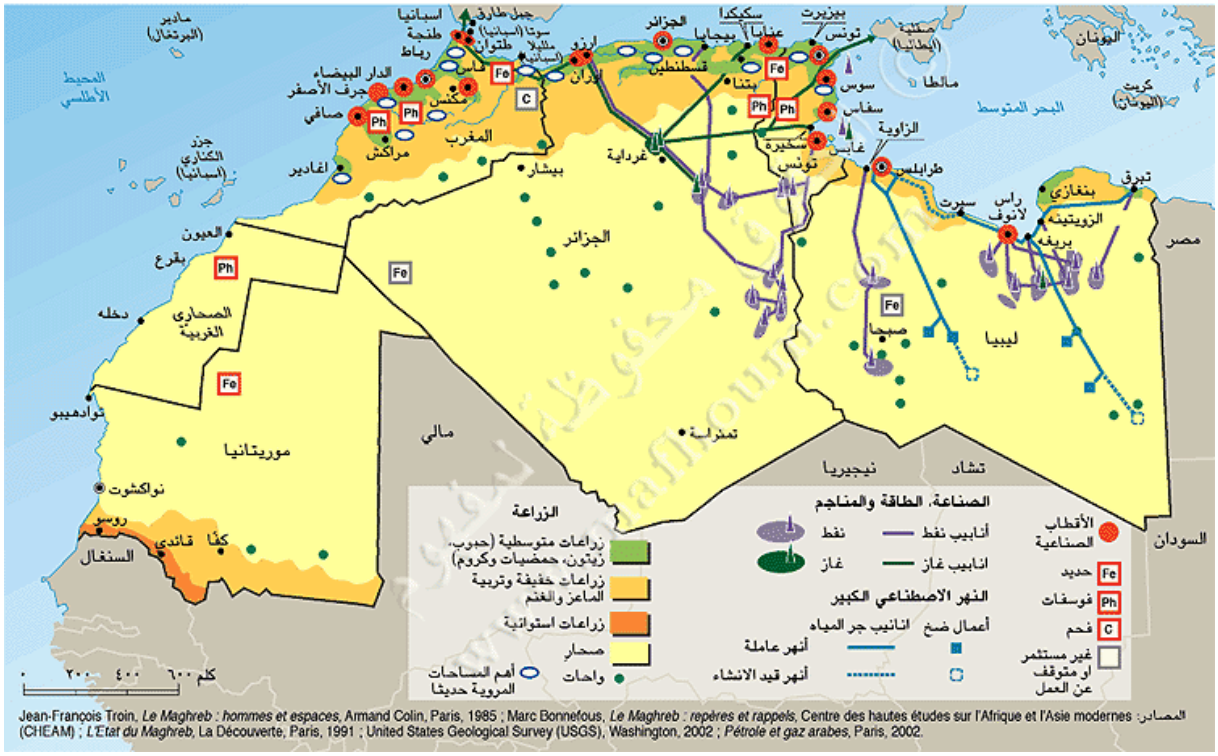

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

أ- بالعربية:

1-أحمد سامر خير، **العرب ومستقبل الصين: من اللانمدوج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**. دار الثقافة للنصر، القاهرة، 2008.

2-الأخرس ابراهيم، **أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**. ايتراك للنشر، القاهرة، 2008.

3-الأخرس ابراهيم، **التجربة الصينية في النمو، هل يمكن الاقتداء بها؟**. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

4-الأخرس ابراهيم، الصين، **الخلفية الإيديولوجية والنفعية البراغماتية**. دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006.

5-بلقزيز عبد الإله، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى اختراق التكتيكي، الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، 2004.

6-زايتس كونراد، **الصين عودة قوة عالمية**.تر:سامي شمعون، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات 2003.

7-الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

8-حسين فوزي حسن، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**. دار المنهل اللبناني، 2009.

9-لوموان، فرانسوا، **الاقتصاد الصيني**. تر:صباح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

10-مناني عدنان، **النظام الاقتصادي بن الرأسمالية والاشتراكية**. التجربة الصينية نمودجا، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.

11-نافع(ابراهيم)، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.

12-سليم محمد السيد، **آسيا والتحولات العالمية**. مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998.

13سليم محمد السيد، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية**. مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.

14-العمر فاروق عمر عبد الله، **دول القوة ودول الضعف**. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.

15-فوكرياما فرانسيس، **نهاية التاريخ**. تر:حسين أحمد، مركز الأهرام للدراسات والنشر، 1993.

16-عبد الحي وليد سليم، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010.**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

ب- بالفرنسية:

1-Francois Gipolousc, **la chine du 21 siécle**. une nouvelle super puissance. avamand Colin, paris, 2006

2-Marc Bonnefous, **Réffescion sur une politique Aarab**. Reve Defense Nationale, Aout, Septembre, 1998.

3-Shoeber thomas, **jeusc de go En Meditenanée orientale.** Paris, fondation des études de defenses Nationales, 1986.

ج- بالإنجليزية:

1-Juragen Haacke,**Chinas Participation in nultilateral pacific cooperation**.forms Ausenpolitics,German.

2-M-Dent CHRISTOPER,**China and Africa Development Relations.** Routledge conenporory.USA,2011.

3-T.yu G eorge**,chnia,Africa,and Globalization:"Theclima ALTERNATIVE".** Institute for Security and Développement policy, sureden, 2009.

ثانيا: الدوريات

أ- بالعربية:

1-أبوعامود محمد سعد، العلاقات الصينية الأمريكية. **سلسلة أوراق آسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، العدد 22، أكتوبر 2014.

2-أبو العينين محمد، العلاقات الأوروبية-الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة.**السياسة الدولية**، العدد140، أفريل 2000.

3-الجميلي حميد، الصين والعهد الاقتصادي الجديد. **شؤون سياسية**، العدد 04، بغداد، 1995.

4-الدسوقي محمد ابراهيم، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين. **السياسة الدولية**، العدد 112، القاهرة، أفريل 1993.

5-الزبيدي سالم محمد، الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد. **منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة**، طرابلس، 2006.

6-زرنوقة صلاح سالم، الصين: التحولات الداخلية والسياسية الخارجية. **السياسة الدولية**، العدد 132، أفريل 2002.

7-حجاج أحمد، الصين تعيد اكتشاف إفريقيا. **السياسة الدولية**، العدد 163، القاهرة، جانفي 2006.

8-الحلواني عاطف، دبلوماسية الصين الحديثة. **قراءات استراتيجية**، المجلد الثامن، العدد الخامس، ماي 2005.

9-ليسرإبان، دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتها في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. **إنتقالية واستشفاف**، 2001.

10- محمد أحمد طه، الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وإفريقيا. **السياسة الدولية**، العدد 141، جويلية 2000.

11- الساكت محمد عبد الوهاب، الموقف العربي من القضايا الصينية. **السياسة الدولية**، العدد 145، جوان 2001.

12- سليم محمد السيد، نحو بناء منتدى عربي-صيني.**الصين اليوم**، العدد4، 2003.

13- عبد الله عبد الصمد سعيدون وآخرون، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني. **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، 2008.

14- عبد الناصر وليد محمود، التدويل: التنافس العالمي على النفود والثروة في المنطقة العربية. **السياسة الدولية**، العدد 189، جوان 2012.

15- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا.**السياسة الدولية** ،العدد 145، سبتمبر 2001.

16- علي خالد حنفي، النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي.**السياسة الدولية**، العدد 164، أفريل 2006.

17- علي محمد جواد، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997. **دراسات استراتيجية**، العدد 04، 2007.

18- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية. (د.د.ن)، القاهرة، 1997.

19-عرفة محمد جمال، الصين والتغير النعام في إفريقيا..."العولمة البديلة".**قراءات استراتيجية**، العدد 09، سبتمبر2011.

20- فهمني جورج نهروت، العلاقات الصينية الإفريقية... شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية. **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007.

21-فرج أحمد فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين. **السياسة الدولية**، العدد 114، أكتوبر 2014.

22-فرحان محمد فايز، الاقتصاد الصيني: رؤية مستقبلية. **السياسة الدولية**، العدد 132، القاهرة، 2015.

23-قبلن مروان، دبلوماسية الصين النفطية. دراسات **استراتيجية**، العددان 19-20، ربيع-صيف 2006.

24- الغزلي غسان، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة.**شؤون عربية**، العدد 35، 1999.

25- قنديل حنان، القيم والتنمية في آسيا، حالة الصين. **السياسة الدولية**،العدد 150، سنة 2006.

26- قنديل محمد المسني، الصين: السعي الحديث نحو القمة. **مجلة العربي**، العدد 579، فيفري 2007، الكويت.

27- الشيخ طارق عادل، الصين وتجديد سياستها الإفريقية. **السياسة الدولية**، العدد 156، أفريل 2004.

28- شريط عابد، الإندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي.**السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003.

29- الغزلي غسان، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة.**شؤون عربية**، العدد 35، 1999.

30- المعهد العسكري للتوثيق والتقييم والدراسات المستقبلية، الموارد في الجزائر"رهانات استراتيجية".**الجيش**، ديسمبر 1997.

ب- بالفرنسية:

1-Adama Graye, la chine en Afrique inqiuete l'occident. **New Africen**, n=°3, 2008.

2-Bo, Fo, L e Silence diplomatiqe de la chine. **le monde diplomatique,** mars, 2003.

3-Réforme de la politique agricole en chine**. l'observateur**, OCDE, novembre, 2005.

4- Santino Javier, la chine et Amérique latine en Afrique: du Réalisme magique ? **Monde chimois** ,N=° 10, printemps, 2007.

ج-بالإنجليزية:

5-Gill Bates and Huang yanzhong, Source and limits of china's soft power ?. **Survival**, Vol 48, 25 smmer 2006.

6-Guerrero Grace, Dorthy and Manji Firoze, china's new role in Africa and the South. **Fahamu publisher**, Niarobi, winter, 2000.

7-Rot berg, I. Robert, china into Africa, Trade, Aid, and Influence, Brooking institution, USA, 2013.

ثالثا: المذكرات

1- أبو جرادة بلال خميس درويش، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (1949-2000)**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2003.

18- بن سانية عبد الرحمان، **الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2012.
19- دريسي أسماء، **التعاون الإقتصادي بين الصين وإفريقيا**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
20- الحمراوي محمد عبد الفتاح، **السياسة الخارجية الصينية**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلو م السياسية، كلية التجارة، جامعة دمنهور، مصر، 2008.

رابعا: الموسوعات

1- مخول موسى، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين**. آسيا، ط2، لبنان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2006.

2-معزج أسعد، **تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة**. السياسة في الصين، اليابان، موسوعة السياسة، ج20، نوبليس للنشر، بيروت، 2006.
3-الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**. ج3، ط2، نوبليس للنشر، بيروت، 1993.

خامسا: الجرائد

1-صواليلي حفيظ، الجزائر ضمن أهم الوجهات الإستثمارية للعملاق الصيني. **جريدة الخبر**، 9 سبتمبر، 2015.
2-البنتاغون: الصين تحولت إلى قوة عسكرية كبرى. **جريدة الأهرام**، العدد 45180، 18 أوت 2010.
3-الصين: رفع الإنفاق العسكري إلى 12.7 يهدد بإطلاق سباق تسلح آسياوي. **جريدة الشرق الأوسط**، القاهرة، العدد 11758، 5 مارس 2011

سادسا: التقارير

أ- بالعربية:

- مرعي نجلاء محمد، الثروة النفطية ..والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في إفريقيا، **التقرير الإستراتيجي السابع.** القاهرة، (د س ن).

ب- بالإنجليزية:

- Pecoraro Eugema, china's strategy in North Africa and Future economic chalenges for the Mediteranean region, **working paper**, N=° 05, spain November 2010.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

أ- بالعربية:

1- ـــــــ، «**موقع الصين**». عن الموقع :

www.arabic.cri.cn/other/china, geograph

2- الأنباري أحمد عبد الأمير ، «**الإنفتاح على السياسة الخارجية الصينية بعد العام 1978. خيارا اقتضته سياسة الإصلاح الاقتصادي**». شبكة النبأ المعلوماتية. من الموقع :

http://www.annabaa.org/nbanews/67/405.htm

3- ـــــــ، «**الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه**». من موقع:

www.annabaa.org

4- باوتسانغ تسانغ ، «**خمسون عاما من الصداقة بين الصين وأفريقيا**»، عن الموقع:

www.Chinatoday.com.cn/Arabic/2004h/4h3/3h2.Htm

5- السويسي محمد ، «**الاقتصاد الصيني**». عن الموقع:

WWW.aljazeera-net/programs/al-jazeeraspeialprograms/2004/10/31-/2010/03/12/

6- جلال محمد نعمان ، «**الصين والعالم**».على الموقع:

WWW.-chinatoday.com.an/Arabic/2008n/0810/P6.htm

7- ـــــــ، "**صينيون يبحثون عن فرص استثمار بالمغرب**».عن الموقع:

http://www.asabah.press.ma/indesc.php?

8- توفيق راوية ، «**القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا**».من الموقع:

http://www.meshkat.net/mode/14337

9- ـــــــ، «**الصين تسلم مشروعات المساعدات إلى الجزائر**». عن الموقع:

http://www.arabic.peaple.com.cn/n3/2016/0229/c31660-9022743

10- « **منتدى الأعمال المغربي-الصيني**». على الموقع:

http://ww.maroc.ma/ar/2015

11- ـــــــ، «**قراءة في هيكل المعونة الصينية**». عن الموقع:

htttp://www.irinews

12- ـــــــ، «**دعوات للحكومة الصينية التونسية باللجوء إلى الصين لتحريك الإقتصاد**». عن الموقع:

http://www.alarab.co-uk/?=71577

13- ـــــــ، «**إرسال فرق طبية صينية لمساعدة تونس**». عن الموقع:

http://www.ifm.tm/fr/16552.htm

14- ـــــــ، «**الصين تنهار ...والجزائر في خطر**». عن موقع:

http://akhbarousbow.com/s.php ?=2015

15- ـــــــ، «**الصين مستعدة لمرافقة الجزائر في تنويع إقتصادها**». عن موقع:

http://www.aps.dz/or/economie/24838

16-وكالة أنباء شنخوا،« **الصين تصنف كأول مصدر للجزائر الشهور الـ 9 الأول من 2015**». عن موقع:

http://arabi.news.cn/2015-10/23/c-134741236.html

17- ـــــــ، «**سفير الصين في الجزائر**». عن موقع:

http://www.radioalgerie.dz/news/aticle/html

18- ـــــــ، «**المغرب-الصين: علاقات إقتصادية تعد بمستقبل زاهر**»». عن موقع:

Htttp://www.maroc.ma/or/content

19- ـــــــ، «**المغرب والصين في نقلة نوعية في العلاقات الإقتصادية**». عن موقع:

http://www.alarab.com.uk/m/?id=39198

20- ـــــــ، «**إفتتاح أعمال منتدى للصداقة المغربية-الصينية في الرباط**». عن موقع:

http://arabic.news.cn/2016/22/c-135304506.html

21- ـــــــ، «**السلع الصينية تنافس أوروبا على أسواق تونس**». عن موقع:

http://www.alarab.co.uk/economy/2015

22-الخميسي أحمد ،« **السلع الصينية المهربة تغزو ليبيبا**». عن موقع:

http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/09/02

23-ولد ودادي صبحي ، «**التعاون الإقتصادي بين موريتانيا والصين: الواقع والتحديات**». عن موقع:

http://www.alakhabar.info/opin/6486-2014-10-27-11-52-39.html

24- ـــــــ، «**توقيع ست إتفاقيات للتعاون بين موريتانيا والصين**».عن موقع:

http://www.saharamedias.net/a-27506.html

25- ـــــــ، «**السلع الصينية الرديئة الأكثر طلبا من طرف المستوردين الجزائريين**». عن موقع:

http://www.jazairess.com/elayem/103580

26- ـــــــ، «**الألبسة الصينية تغزو الأسواق الجزائرية بعيدا عن أعين الرقابة**». عن موقع:

http://www.ehmakam.com/?p=17704

27-آيت ياسين يونس ،« **العمالة الصينية والبطالة في الجزائر**». عن موقع:

http://www.dw.com/ar/a-5798831
28-زروال سارة ،**« صنع في الصين : يغزو جميع البيوت المغربية »**. عن موقع:

http://www.dw.com/larla-6032068
29-ـــــــ، **«الحكومة تعلن الحرب على السلع الصينية لحماية المنتوج الوطني»**. عن موقع:
http://www.maghress.com/akhbarona/32126
30-روحي إسماعيل ، **«هل يعلم المغاربة أنهم يتناولون أسماك صينية ملوثة؟».** عن موقع:
http://www.maghress.com/almarrar/212176.
31-السويسي صالح ، **«عصابات الطرابلسية أضرت بالمنتوج الوطني وتسببت في غلق مصنع للجوارب»**. عن موقع:

http://www.essahafa.info.tn/indesc.php?id

ج-المواقع بالفرنسية:

1-Tom Amado seech, « **l'œuvre du nouveau partenarait pour l'afrique**, **chinese**», sur le site :
Embassy.org.uk/Fra/Zilao/topics/hjtcef/t193510html.19k.

ب- المواقع بالإنجليزية :

1-Ashid Kolas, «**china in Africa oil, Guiltyas, chrged»**, in the sité web:
http://www.epsusa.org/publication.

المحتويـــــــــات	الصفحـــة
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الصعود الاقتصادي الصيني في العالم بعد الحرب الباردة	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: مقومات قوة الاقتصاد الصيني	**8**
المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الصيني في ضوء الانفتاح على العالم	**20**
المبحث الثالث: الاقتصاد الصيني بعد تبني عملية الإصلاح الاقتصادي	**26**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية الصينية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: العلاقات الصينية المغاربية-دراسة في البعد التاريخي-	**40**
المبحث الثاني: أسباب الاهتمام الصيني اقتصاديا بالمغرب العربي	**49**
المبحث الثالث: آليات تفعيل الدور الاقتصادي للصين في المنطقة بعد الحرب الباردة	**56**
خلاصة الفصل	**62**
الفصل الثالث: الآثار المترتبة عن الدور الاقتصادي للصين في المغرب العربي	
تمهيد:	**64**
المبحث الأول: التنافس الدولي على المنطقة	**65**
المبحث الثاني: تداعيات الدور الاقتصادي الصيني على المغرب العربي	**70**
خلاصة الفصل	**79**
الخاتمة	**82-81**
الملاحق	**87-84**
المراجع	**97-89**
الملخص	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ: الصين والدور الاقتصادي في المغرب العربي بعد الحرب الباردة، إلى إبراز أهمية التجربة الصينية في النمو، حيث تعد من أهم التجارب الاقتصادية التي حققت على المستوى العالمي قفزة نوعية في تطور اقتصادها، مما جعلها تصنف بين مصاف الدول الكبرى في عالمنا المعاصر، على الرغم من التحديات التي واجهتها باعتبارها دولة من دول العالم النامي، حيث جعلت من مقوماتها الداخلية (الموقع الجغرافي، القوة البشرية، الموارد الاقتصادية، الثقافة الصينية ...) عناصر دفع كانت في صالحها، بالإضافة إلى تبنيها لعناصر الإنفتاح والإصلاح التي مثلت البداية لتوجهها نحو الخارج بهدف دعم نموها وتطورها الاقتصادي.

وفي إطار توجهها نحو الخارج مثلت منطقة المغرب العربي مركز مهم لتوسيع نفوذها وتعزيز مكانتها العالمية، حيث تعتبر الصين دول المغرب العربي أرضية ملائمة لدعم إنتاجها باعتبارها سوق استهلاكية واسعة، وتأمين احتياجات اقتصادها من الطاقة ورغبة منها في جعل نموذجها التنموي نموذجا يحتدى به في ترقية اقتصاديات الدول المغاربية.

لكن هذا الجانب الإيجابي الدور الاقتصادي الصيني في المغرب العربي لم يخل من سلبيات أثر على اقتصاديات هذه الدول، مما جعلها تتخوف من هذا الدور المتنامي خاصة فيما يتعلق بغزو المنتوج الصيني ومنافسته المنتوج المحلي المغاربي.